

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة  
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي  
الميدان: علوم اقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

من إعداد الطالبين:

بن بحان بشير

بن باحان عبد الحميد

**تأثير سعر الصرف و المعروض النقدي على التضخم  
في الجزائر 1990-2017**

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 2019/09/22

أمام اللجنة المكونة من :

د / ميلودي عبد العزيز.....( أستاذ محاضر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ) .....رئيسا

أ / د بن قانة إسماعيل .....(أستاذ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ).....مشرفا ومقررا

د / سلامي احمد.....( أستاذ محاضر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ) .....مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كلمة شكر وعرافان

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه والصلاة و السلام على اشرف الأنبياء و المرسلين خير من علمنا اداب الشكر والعمل به سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى اله حق قدره و مقداره العظيم وعلى أصحابه ومن اقتدى به الى يوم الدين .

نحمد الله ثانيا على ما مدنا من القوة لإتمام هذا البحث المتواضع والوصول الى هذه المرتبة من العمل  
اما بعد :

نتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير والامتنان للدكتور بن قانة اسماعيل اطال الله في عمره وأصلح عمله على قبوله الاشراف على هذا العمل، وندين له بالفضل بعد الله عز وجل على ما منحنا إياه من وقت و مساعدته و توجيهاته التي لا تقدر بثمن كما نحیی فيه روح التواضع و المعاملة الجيدة فجزاه الله عنا خيرا، للخروج بالموضوع على احسن صورة ممكنة .

كما نتوجه بالشكر الى اساتذتنا الكرام وأعضاء لجنة المناقشة الموقرة الذين قبلوا و تحملوا عناء قراءة وتمحص ومناقشة هذا العمل .

كما نتقدم بشكرنا و تقديرنا لإدارة كلية العلوم الاقتصادية ونعزيها ونعزي اساتذتنا على روح المرحوم استاذنا بن مالك محمد حسان سائلين المولى عز وجل ان يتغمده بواسع رحمته وان يجمعه مع الصديقين والابرار وحسن اولئك رفيقا .

والشكر الخاص لكل الأساتذة اللذين استفدنا منهم كثيرا خلال مشوارنا الدراسي في الجامعة، وبفضلهم انجزنا هذا العمل، ونخص بالذكر الأستاذ خويلد إبراهيم .

## الإهداء :

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه، إلهي لا يطيب الليل إلا بذكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برويتك الله جل جلالك والصلاة والسلام على اشرف الخلق نبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم، اهدي تخرجي الى الى من اوصاني الله بها الى من جنة الله تحت قدميها الى من افنت عمرها من اجل ان تراني في ابهى الصحة والسعادة ولو على نفسها فهي تستحق ان اهديها فرحتي بل حياتي مسلما اياها والى والدي الذي ساندني في مشواري الدراسي شكرا لك وقليل الشكر بحقك، الى التي جعلها المولى سكنا لي في هذه الحياة زوجتي الغالية فاطمة، الى اولادي الاعزاء محمد خليل وعائشة هاجر، الى اخواتي واخواتي، الى كل افراد عائلتي، الى زملاء الدراسة والعمل، الى كل من من تقاسمت معهم الحياة بخلوها ومرها، والى جميع اصدقائي، وكل من ساعدني من قريب أو بعيد لإتمام هذا العمل إلى كل هؤلاء ، أهدي هذا العمل و أرجو من الله العلي القدير أن يوفقنا لما فيه خيرنا و صلاح أمرنا و استقامة نبينا انه قريب مجيب الدعاء.

بن باحان عبد الحميد

## الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم  
أهدي عملي وكلامي لمن له الحق فينا  
وإلى التي غمرتني بعطف حنانها وأنارت درب حياتي  
أمي  
وإلى الذي لم يبخل عليا يوماً بالدعم والنصيحة  
أبي رحمه الله  
وإلى جميع إخواني وأخواتي وإلى العائلة الكريمة  
وإلى أصدقائي في الدراسة من المهد إلى هنا  
وإلى كل من علمنا حرف  
وإلى كل من ساعدنا من قريب وبعيد

بن بحان بشير

	العنوان
	كلمة شكر وعرفان
	الاهداء
	الملخص
1	المقدمة
6	الفصل الأول : عموميات حول التضخم
6	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتضخم
6	المطلب الأول: مفهوم التضخم
7	المطلب الثاني: انواع التضخم
8	المطلب الثالث: أسباب التضخم
9	المطلب الرابع : مكافحة التضخم
12	المبحث الثاني: طرق قياس التضخم واثاره ووسائل مكافحته
12	المطلب الاول : طرق قياس التضخم
15	المطلب الثاني : الاثار المترتبة عن التضخم
16	المطلب الثالث : وسائل مكافحة التضخم
19	الفصل الثاني: عموميات حول سعر الصرف والمعروض النقدي
19	المبحث الاول : ماهية سعر الصرف
19	المطلب الاول : مفهوم سعر الصرف واهم الاصطلاحات المستعملة في عالم الصرف
20	المطلب الثاني: انواع سعر الصرف
23	المطلب الثالث : ادوات واهداف سعر الصرف
25	المطلب الرابع : العوامل المؤثرة في سعر الصرف وكيفية تحديده
27	المبحث الثاني : تحديدات سعر الصرف وطرق التنبؤ به
27	المطلب الاول : سعر الصرف والتضخم
28	المطلب الثاني: طرق التنبؤ بسعر الصرف
29	المبحث الثالث : ماهية عرض النقود
29	المطلب الاول : المفهوم الاقتصادي لعرض النقود

31	المطلب الثاني : العوامل المؤثرة لعرض النقود
34	المبحث الثالث: أهم الدراسات والأبحاث السابقة
34	المطلب الأول : عرض مختلف الدراسات
42	المطلب الثاني: أوجه التشابه والاختلاف
44	خلاصة الفصل
46	الفصل الثالث:دراسة قياسية لمدى تأثير سعر الصرف والمعروض النقدي علي التضخم
46	المبحث الاول : الادوات القياسية
46	المطلب الاول : إختبارات التكامل المشترك
48	المطلب الثاني : اختبارات الاستقرارية
51	المطلب الثالث : اختبارات السببية
52	المبحث الثاني : الدراسة القياسية
52	المطلب الاول : متغيرات وادوات الدراسة
54	المطلب الثاني : تحليل نتائج ومناقشتها
60	خلاصة الفصل
62	خاتمة





**الملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أثر أدوات السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2017). تم استخدام أدوات السياسة النقدية المتمثلة في كل من عرض النقود وسعر الصرف كمتغيرات مستقلة والتضخم كمتغير تابع، ولتحليل ومعالجة البيانات تم اختيار دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL برنامج Eviews9.

وكان من أهم النتائج المتحصل عليها وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف ومعدل التضخم، أي كلما زاد سعر الصرف انخفض معدل التضخم، ووجود علاقة طردية بين المعروض النقدي وعدل التضخم، أي كلما ارتفع المعروض النقدي ارتفع التضخم. **الكلمات المفتاحية:** تضخم، عرض نقود، سعر صرف، تكامل مشترك.

**Abstract:**

This study aims to show the impact of monetary policy instruments on inflation rates in Algeria during the period (1990-2017). The monetary policy instruments of money supply and exchange rate were used as independent variables and inflation as a dependent variable, and for data analysis and processing a econometric study was selected using the ARDL.model(Eviews9).

One of the most important results obtained was the inverse relationship between the exchange rate and the inflation rate, and the higher the exchange rate, the lower the inflation rate, and the existence of a direct relationship between the money supply and the inflation rate.

Keywords: inflation, money supply, exchange rate, common integration.

# المقدمة

## المقدمة :

شهد العالم عدة صدمات اقتصادية كان سببها ظهور مشكلات جديدة متتالية، تتمثل في كل من الكساد، البطالة، التضخم، وغيرها مما أدى إلى بروز عدة أفكار اقتصادية متباينة جسدها عدة مدارس مختلفة ظهرت خلال حقبات زمنية متعاقبة عملت على تشخيص هذه الأزمات وطرق علاجها. ولذلك اعتبرت السياسة النقدية جزءا أساسيا ومهما من أجزاء ومكونات السياسة الاقتصادية العامة للدولة، فهي تهدف إلى دعم عملية التنمية وتحقيق معدل نمو مرتفع ومستقر من خلال استخدام الأدوات المتاحة للبنك المركزي.

وحتى تلعب السياسة النقدية دورها بنجاح وتحقق أهدافها النهائية، يتوجب على السلطات النقدية بناء إستراتيجية سليمة ومتمينة تعتمد على توجيه هذه السياسة نحو تحقيق أهدافها النهائية، مع إخضاعها لضوابط ومعايير محكمة حتى لا تحيد عن تحقيق هذه الأهداف، إلى جانب تزويد هذه السياسة بالأدوات الضرورية التي تمكنها من أداء دورها وبنجاح في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

كما تحتل السياسة النقدية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية الأخرى نظرا لدورها الجوهرى في معالجة الاختلالات الاقتصادية من بينها الحد من مشكلة التضخم من خلال تدخلها باجرائتها وأدواتها لمسيرة الوضع النقدي مع مستوى النشاط الاقتصادي، حيث يقوم البنك المركزي بالتخطيط لرسم السياسة النقدية بغرض ضبط العرض النقدي والرقابة على التمويل لتثبيت التدفق النقدي ومن ثم يقوم باستخدامها بكيفية سليمة تتماشى مع وضعية الاقتصاد وإمكانياته .

وعرفت الجزائر في التسعينيات أوضاعا اقتصادية حرجة تميزت بضعف النمو الاقتصادي واختلال التوازنات الداخلية والخارجية، فضلا عن معدلات تضخم متذبذبة، كذلك ان الارتفاع في الأسعار يؤثر سلبا على السياسة الاقتصادية و يؤثر أيضا على مستوى معيشة الأفراد خاصة ذوي الدخل المحدودة ، لهذا لا بد من ضمان استقرار الأسعار وتجنب التضخم والانكماش، وتبعاً لهذا تبنت الجزائر العديد من السياسات الإصلاحية إما بصفة ذاتية أو بمساعدة الهيئات المالية الدولية والتي تهدف إلى إرساء قواعد اقتصاد السوق والتي تستخدم ضمن آلياتها السياسة النقدية وسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك بالتحكم في الكتلة النقدية وكبح التضخم.

حيث بدأت السياسة النقدية في الجزائر تأخذ دورها مع صدور قانون النقد والقرض(10-90) المعدل والمتمم بالأمر (03-11) والذان نصا على اعتماد السياسة النقدية كأسلوب لتنظيم عرض وتداول النقود مع توضيح أدواتها، ومنح الاستقلالية للبنك المركزي في إدارتها، ومن أجل مساندة هذه التطورات الحاصلة قامت الجزائر بعدة إصلاحات .

إن إدارة السياسة النقدية الحالية في الجزائر عن طريق الأساليب السابقة نجحت في امتصاص حجم معتبر من السيولة الفائضة في السوق النقدية، وهو ما انعكس إيجابا على تراجع معدلات التضخم خلال السنوات الأخيرة .

انطلاقا مما سبق، يمكننا صياغة إشكالية هذا البحث في محاولة الإجابة عن التساؤل التالي:

**هل يؤثر المعروض النقدي وسعر الصرف على معدلات التضخم في الجزائر (1990-2017)؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية لابد من تفرعها إلى أسئلة جزئية كما يلي:

- هل هناك علاقة طردية بين سعر الصرف والتضخم؟

- ما مدى تأثير المعروض النقدي على مستوى التضخم؟

- ما هي فعالية سعر الصرف والمعروض النقدي في استهداف التضخم في الجزائر؟

### 1) فرضيات الدراسة:

لتسهيل الإجابة على التساؤلات المطروحة تم وضع الفرضيات التالية:

- توجد علاقة في المدى الطويل بين كل من سعر الصرف والمعروض النقدي مع التضخم أي أنهم يتحركون معا في الاجل الطويل .

- تغيير معدلات التضخم بتطبيق بعض أدوات السياسة النقدية والتي من بينها سعر الصرف والمعروض النقدي .

- تعتبر سياسة استهداف التضخم الهدف الأولي للسياسة النقدية لتحقيق استقرار الأسعار في المدى الطويل.

### 2) أسباب اختيار الدراسة:

- الرغبة في دراسة هذه الظاهرة الاقتصادية التي تؤثر على اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

- محاولة إبراز تأثير سعر الصرف والمعروض النقدي على ظاهرة التضخم .

### 3) أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في أنّها تتناول موضوع خاص بوحدة من أهم السياسات الاقتصادية الواجب تطبيقها بصورة سليمة لتحقيق الأهداف المسطرة، ألا وهي إبراز مدى تأثير بعض أدوات السياسة النقدية التي تهدف إلى الحد من المشاكل الاقتصادية، وهي معالجة ظاهرة التضخم، ولعل نجاح بعض أدوات السياسة النقدية المبنية على سياسة استهداف التضخم تعمل على تحقيق معدلات تضخم مقبولة ودعم الاستقرار الاقتصادي.

### 4) أهداف الدراسة:

- دراسة ظاهرة التضخم والتعرض للأسباب المنشئة لها بالجزائر .

- دراسة فعالية سعر الصرف والمعروض النقدي في استهداف التضخم .

- معرفة الأدوات التي استخدمتها السياسة النقدية في التحكم في معدلات التضخم .

- تحليل مدى قدرة الاقتصاد الجزائري، في تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر .

- محاولة تقديم حلول وقائية لتجنب ظاهرة التضخم في الجزائر .

### 5) حدود الدراسة :

يقتصر الإطار المكاني على دراسة سعر الصرف والمعروض النقدي واستهداف التضخم في الجزائر أما الإطار الزمني يشمل الفترة ما بين 1990-2017 . حيث مرت الجزائر بظروف اقتصادية صعبة برز فيها صدور قانون النقد والقرض (90-10) المعدل والمتمم بالأمر (03-11) والذان نصا على اعتماد السياسة النقدية كأسلوب لتنظيم عرض وتداول النقود مع توضيح أدواتها، ومنح استقلالية للبنك المركزي في إدارتها.

### 6) صعوبات الدراسة :

- كما إن من بين المعوقات التي واجهتنا في الدراسة هي كون الموضوع موسعا ولا يمكن الإمام بجميع جوانبه.

### 7) منهج الدراسة والأدوات المستخدمة :

قصد دراسة هذا الموضوع وبحث جوانبه المختلفة وتحديد الروابط والوصول إلى نتائج وإعطاء تفسيرات لمختلف التساؤلات المطروحة، استخدمنا المنهج الوصفي، وذلك لبحث مفهوم السياسة النقدية خاصة المتعلق بسعر الصرف والمعروض النقدي والمفهوم التضخم .

واستخدمنا المنهج التحليلي والذي يسمح باستيعاب الجانب النظري للدراسة، وذلك من خلال تحليل البيانات التي تتوافر لدينا وإسقاطها على موضوع الدراسة واستنتاج مختلف النتائج .

### 8) تقسيمات الدراسة :

لأنجاز هذه الدراسة قمنا بتقسيمها إلى ثلاث فصول :

الفصل الأول : خصص للإحاطة بالجانب النظري للبحث من خلال التطرق للمفاهيم الأساسية للتضخم وماهيته وأهم أسبابه كما تطرقنا إلى طرق قياس التضخم ووسائل مكافحته .

الفصل الثاني: خصص لدراسة الإطار المفاهيمي لسعر الصرف والمعروض النقدي من خلال التطرق إلى محددات سعر الصرف وطرق التنبؤ به وماهية عرض النقود والعوامل المؤثرة في عرض النقود .

الفصل الثالث: خصص للدراسة القياسية والتحليلية لأثر سعر صرف والمعروض النقدي على التضخم في الجزائر ثم القيام بالدراسة القياسية التي تحلل العلاقات المختلفة بين المتغيرات الأساسية في الدراسة.

### تمهيد :

من المتفق عليه بين خبراء المالية بصفة خاصة و خبراء الاقتصاد بصفة عامة أنه ليس لكلمة التضخم معنى واحد أو مفهوم محدد فبالرغم من استعماله الواسع إلا أن الآراء متضاربة بشأن تحديد ماهيته, وهذا لاختلاف المقصود منه و الزمن الذي حل فيه , وأيضاً اختلاف وجهات نظر المحللين و تفسيرهم لنظرية قيمة النقود باعتبار أن العامل الكمي من أهم العوامل المستعملة في تفسير الظواهر التضخمية وعليه سوف نتعرض لأهم تعاريف التضخم وطرق قياسه .

### المبحث الأول : الإطار المفاهيمي التضخم

يعد التضخم من الظواهر الاقتصادية التي لم توصف بتعريف واضح ومحدد من المفكرين والباحثين المهتمين بدراسة الظواهر النقدية والاقتصادية، فالتعريف الذي قد يسود خلال فترة زمنية معينة قد لا يتفق مع تعريف نفس الظاهرة خلال فترة زمنية معينة أخرى، فتعريف التضخم الذي ساد خلال الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى يختلف عن التعريف الذي ساد بعدها وأثناء الحرب العالمية الثانية، كما قد يختلف مفهوم التضخم خلال نفس الفترة الزمنية باختلاف وجهات نظر مفكري نفس الفترة، ويستخدم مفهوم التضخم لوصف ظواهر عديدة تشمل الزيادة في مستويات الأسعار والزيادة في مستويات الدخل والأجور، كما تشمل التضخم في العملة أو التضخم في التكاليف، إلا أن محور هذه الدراسة يركز على الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية وينقسم إلى عدة مطالب منها:

- المطلب الأول: تعريف التضخم؛
- المطلب الثاني: أنواع التضخم؛
- المطلب الثالث: أسباب التضخم؛
- المطلب الرابع: وسائل مكافحة التضخم؛

### المطلب الأول: مفهوم التضخم:

1 تعريف التضخم علي أساس النظرية الكمية والنقدية:

يعني كل زيادة في كمية النقود المتداولة تؤدي في زيادة في المستوى العام للأسعار، هذا التعريف يقتضي إن الزيادة في كمية النقد المتداولة تسبب في حدوث الظواهر التضخمية.

2 تعريف التضخم علي أساس الدخل والأنفاق<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> سعيدهتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر : رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2006، ص 144.

بأنه الزيادة في الدخل والإنفاق، فازدياد في الإنفاق النقدي ومن ثم الدخل النقدي يسبب ارتفاع الأسعار وتضخمها علي فرض بقاء كمية السلع الموجودة في حالة ثبات.

3 تعريف التضخم علي أساس الطلب والعرض<sup>2</sup>:

بأنه زيادة الطلب علي العرض زيادة تؤدي إلي ارتفاع الأسعار

يعرف بيرو التضخم: انه ازدياد النقد الجاهز دون الزيادة في السلع والخدمات

4 التعريف المبني علي خصائص ومظاهر التضخم<sup>3</sup> :

فيعرف ربرنسن التضخم: انه ارتفاع غير المنتظر للأسعار

### المطلب الثاني : أنواع التضخم:

إن تعدد المفاهيم الخاصة لكلمة التضخم أدى إلى وجود أنواع متعددة لها، على أن ذلك لا يعني أنه لا توجد علاقات، أو روابط بين هذه الأنواع، فقد تشترك هذه الأنواع بمظاهر وسمات خاصة تجعلها شديدة الصلة ببعضها كتفسير ظاهرة التضخم بأنه عجز النقود المتداولة عن القيام بواجبها، ووظائفها بصفة كاملة، ومرضية كما أن سرد الأنواع المختلفة للتضخم يقتضي أن يكون بناء على معايير مختلفة هي:

-تحكم الدولة في جهاز الائتمان؛

-تعدد القطاعات الاقتصادية؛

-مدى حدة الضغط التضخمي؛

-الظواهر الجغرافية و الطبيعية؛

-اختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية؛

-مصدر الضغط التضخمي؛

01- تحكم الدولة في جهاز الائتمان:

تتحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بمدى تحكم الدولة في جهاز الائتمان، ومراقبتها لتحركات المستويات العامة للأسعار والتأثير فيها، حيث ينطوي تحت ظل هذا المعيار ثلاثة أنواع من الاتجاهات التضخمية التضخم الطليق (المكشوف) الظاهر، التضخم المقيد (المكبوت)، التضخم الكامن (الخفي)

1- التضخم الطليق (المكشوف) الظاهر:

يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع ظاهر في الأسعار والأجور، والنفقات الأخرى التي تتصف حركتها بالمرونة وتتجلى في ارتفاع عام في الدخول النقدية، وذلك دون أي تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات، أو التأثير فيها، حيث تتجلى مواقف هذه السلطات السلبية مما يؤدي إلى تفشي هذه الظواهر

<sup>2</sup> سعيد هتهات، مرجع سابق، ص 145.

<sup>3</sup> سعيد هتهات، مرجع سابق، ص 145



## الفصل الأول: عموميات حول التضخم

التضخمية، والتسارع فيها، وتراكمها، فترتفع المستويات العامة للأسعار بنسبة أكبر من ازدياد التداول النقدي للكميات النقدية المتداولة.

ب- التضخم المكبوت (المقيد)<sup>4</sup>:

وهي حالة يتم خلالها منع الأسعار من الارتفاع من خلال سياسات تتمثل في وضع ضوابط وقيود تحول دون اتفاق كلي ومن هذه الإجراءات تجميد الأسعار ومنعها من الارتفاع، الرقابة على الصرف، تحقيق وفير في الميزانية، والتقنين كالبيع بالبطاقات.

ج- التضخم الكامن (الخفي):

يتمثل هذا النوع من التضخم بارتفاع ملحوظ في الدخول النقدية دون أن تجد لها منفذا للإنفاق، بفضل تدخل الدولة حيث حالت بإجراءاتها المختلفة دون إنفاق هذه الدخول المتزايدة فيبقى التضخم كامنا، وخفيا لا يسمح له بالظهور وفي شكل انكماش في الإنفاق على السلع الاستهلاكية، الغذائية، والاستثمارية، وغالبا ما تتدخل العوامل والظروف الاقتصادية لإجبار الدولة على الحد من ظهور الظواهر التضخمية بالحد من الإنفاق في الحروب مثلا، حيث يتمثل الإنتاج المدني بالتخفيض لصالح الإنتاج الحربي، فأمام هذا الوضع وقلة المعروض من السلع الغذائية والاستهلاكية التي يشتد الطلب عليها أثناء الحروب بفضل ارتفاع الدخول النقدية، وتزايدها تلجأ الدولة إلى إغلاق أوجه الإنفاق أمامها، وتعتمد إلى التقنين بتطبيق نظام الحصص بحيث لا يجوز الحيازة لأكثر من الحصة المقدرة للأفراد، وخير خبر شاهد على هذا النوع من التضخم، التجربة البريطانية في مكافحة ومحاربة هذا الأخير بهذه الإجراءات.

02- تعدد القطاعات الاقتصادية<sup>5</sup>:

تتنوع الاتجاهات التضخمية بتنوع القطاعات الاقتصادية الموجودة، فالتضخم الذي يتعامل به في سوق السلع يختلف عن التضخم الذي يتعامل به في سوق عوامل الإنتاج، كذلك التضخم المتعامل به في قطاع الصناعات الاستهلاكية يختلف عنه في القطاعات الاستثمارية، ويحلل الاقتصادي كينز أنواع التضخم المتعامل بها في أسواق السلع إلى:

أ- التضخم السلعي:

وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستهلاك حيث يعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار.

<sup>4</sup> -غازي حسين عناية، التضخم المالي، دار الجبل، بيروت، 1992، ص 14

<sup>5</sup> بن عبد الفتاح دحمان، محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برنامج التكييف لصندوق النقد الدولي، الجزائر، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، 1996/1997، ص 96.

### ب- التضخم الرأسمالي:

وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار، حيث يعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها، وكنتيجة لتفشي هذه الاتجاهات التضخمية فإن أرباحا كبيرة تتحقق في كل من قطاعي الاستهلاك والاستثمار، وما بالنسبة للاتجاهات التضخمية المتفشية في أسواق عوامل الإنتاج وأثارها على الدخول النقدية للأفراد فإن كينز يفرق بين نوعين آخرين من التضخم .

### ج- التضخم الربحي:

وهو ما يعبر عن زيادة الاستثمار على الادخار بصفة عامة، بحيث تحقق أرباحا كبيرة في قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار.

### د- التضخم الدخلي:

ويحصل نتيجة ارتفاع و تزايد نفقات الإنتاج، ومنها أجور العمال، وقد ورد هذا التقسيم في تحليل كينز للتغيرات الحاصلة في مستويات الأسعار في معادلتيه الاثنتين، فهو يقسم الأسواق إلى أسواق سلع الاستهلاك، وأسواق سلع الاستثمار، فعندما تتعادل نفقة سلع الاستثمار مع الادخار فإن حالة من التوازن تحصل، وهي التي تتصف باستقرار في الأسعار، وفي هذه الحالة قد ينشأ النوع الأول من التضخم، وعندما تتعادل نفقة إنتاج سلع الاستثمار مع قيمة هذه السلع فإن النوع الثاني من التضخم قد ينشأ.

### 03 - مدى حدة الضغط التضخمي:

#### أ- التضخم الجامح:

يمكن تقسيم التضخم من حيث حدته، ودرجة قوته إلى تضخم جامح، وتضخم غير جامح وهو أشد أنواع التضخم أثارا و ضررا على الاقتصاد الكلي، حيث تتوالى الارتفاعات الشديدة للأسعار دون توقف، بحيث تترك أثارا ضارة، و كبيرة يصعب على السلطات الحكومية الحد منها، أو معالجتها، فتفقد النقود قوتها الشرائية و قيمتها كوسيط للتبادل، ومخزن للقيم، مما يدفع الأفراد إلى التخلص منها، واستثمارها في قطاعات غير إنتاجية مبددة للثورة مما يجعل السلطات الحكومية تلجأ إلى التخلص من هذه النقود وذلك باستبدالها بعملة جديدة، كما حصل في كثير من البلدان التي عانت من تفشي هذه الأنواع من الاتجاهات التضخمية خاصة في فترات الحروب.

#### ب- التضخم غير الجامح (المتوسط):

وهو تضخم ترتفع فيه معدلات الأسعار، ولكن بمستوى أقل من ارتفاعها بالنسبة للتضخم الجامح، بحيث تكون أثاره أقل خطورة على الاقتصاد القومي وبحيث يسهل على السلطات الحكومية علاجه، ومكافحته، والحد من أثاره بحيث لا يصل الأمر إلى فقدان الثقة تماما بالنقد المتداول.

### المطلب الثالث : أسباب التضخم

بمقتضى التحليل الكينزي فإن الطلب الكلي الفعلي يعتبر عاملا رئيسيا وفعالا في تحديد مستويات التوظيف، الدخل والإنتاج، فالعلاقة وطيدة ما بين نظرية الطلب الكلي الفعلي وبين نظريات التوظيف، الدخل و الإنتاج، فالتغيرات في مستويات الدخل، الإنتاج، الاستهلاك، الاستثمار، والادخار، تعتمد بصفة رئيسية على التغيرات في مستويات الطلب الكلي الفعال وتتحدد مستويات التوازن والاستقرار الاقتصادي في حجم معين من الطلب الكلي الفعلي عند مستوى معين من الاستخدام الكامل بمقتضى التحليل الكينزي فإن الطلب الكلي الفعال يعتبر عاملا رئيسيا في تحديد مستويات العمالة، الدخل، والإنتاج، فالتغيرات في مستويات الإنتاج، الاستهلاك، الاستثمار والادخار تعتمد بصفة رئيسية على التغيرات في مستويات الطلب الكلي الفعال، وفي حالة التضخم يعبر عن الخلل في التوازن بارتفاع الطلب الكلي عن العرض الكلي أو انخفاض العرض الكلي عن مستوى التشغيل الكامل، ويمكن البحث في هذه الحالة في مجموع العوامل الدافعة للطلب الكلي الفعال نحو الارتفاع، وكذلك في مجموع العوامل الدافعة للعرض الكلي نحو الانخفاض.

#### 01- العوامل الدافعة بالطلب الكلي إلى الارتفاع<sup>6</sup>:

يمكن إرجاع تلك الدوافع إلى مايلي :

أ- زيادة الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري :

إن النظريات الخاصة بالتوازن، والخاصة بالعرض و الطلب الكلي و جهاز الأثمان تفترض اقتران الخلل في التوازن بالزيادة في الإنفاق الكلي عن مستوى التشغيل الكامل، ويتمثل في زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي و عند هذا المستوى يحدث التضخم، والمتمثل في الزيادة في الإنفاق الكلي الذي لا تقابلها زيادة مماثلة في المنتجات والسلع المعروضة على فرض الوصول إلى حجم التشغيل الكامل، وبالتالي فإن حجم الإنفاق الكلي هو الحاسم كسبب من أسباب التضخم.

ب- التوسع في فتح الاعتماد من قبل المصارف :

إن توسع البنوك التجارية في منح الائتمان و الاعتمادات، يعتبر عاملا مهما في تزويد الأسواق بمبالغ نقدية كبيرة، فقد ترغب الدولة في تنشيط الأعمال العامة وزيادة الإنتاج، فتشجع المصاريف على فتح عمليات الائتمان بوسائلها المعروفة كتخفيض سعر الفائدة، فيزيد إقبال رجال الأعمال على الاستثمار وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار منبئا عن ظاهرة تضخمية كان سببها الأول الاعتمادات التي فتحتها المصارف للمنتجين .

<sup>6</sup> معمرى ليلي، دور استقلالية البنك المركزي، في تفعيل السياسة النقدية من خلال التضخم ( حالة الجزائر )، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر(2013-2014)، ص 144.

ج- العجز في الميزانية :

تعتبر هذه أسهل طريقة تلجأ إليها الحكومات والدول من أجل تمويل مشروعاتها الإنتاجية وتشغيل العناصر الإنتاجية المعطلة في المجتمع، والعجز في الميزانية لا يحدث صدفة بقدر ما تعتمد الدول إحداثه، لتمويل خطط تمويلية تنوي الحكومة القيام بها، فتلجأ إلى توفير النفقات الضرورية اللازمة لها بوسائل كثيرة، ويقصد بإحداث عجز في الميزانية هو الزيادة في النفقات العامة عن الإيرادات العامة بالقدر الذي تقترضه الحكومة من البنك المركزي، وإن عجز الميزانية هو وسيلة معتمدة تلجأ إليها الحكومة وهي على علم بآثارها السيئة، ومن قبيل الافتراض أن ذلك في سبيل إنعاش الحركة الاقتصادية، وتوفير رواج الأشغال وتنفيذ برامجها المدنية والعسكرية هذا في حالة ما قبل مستوى التشغيل الكامل، أما إذا كانت جميع العناصر الإنتاجية مشغولة، فإن النفقات العامة في هذه الحالة لا تجد لها منفذا سليما وتكون في هذه الحالة سببا في ارتفاع الأسعار ولتي كانت كنتيجة لعدم التوازن ما بين فائض النقد المتداول المتمثل بازدياد الإنفاق العام والمعروض السلعي.

د- تمويل العمليات الحربية :

تعتبر الحروب من الأسباب المنشأة للتضخم لما يتخللها من نفقات عامة كبيرة، ففي هذه الحالة إذا ما رأت الدولة أن قدرتها المالية قد ضعفت، تلجأ إلى أقرب الموارد وهي آلة الإصدار لتمدها بالمال اللازم، والحقيقة أن الحاجة إلى المال تبدأ قبل اندلاع الحرب لاستعدادها لها، و أثناء الحرب لتسيير أمور البلاد، وكذلك ما بعد الحرب لمعالجة ما خلفته الحرب من ويلات تنصب معظمها على الاقتصاد .

ذ- الارتفاع في معدلات الأجور :

السبب المباشر والفعال في ارتفاع معدلات الأجور، ونفقات المعيشة يكمن في صلب الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية ذاتها التي تسمح بحرية النقابة العمالية وإعطائها حق الإضراب تبريرا لتحقيق مطالبهم في رفع الأجور، فزيادة الأجور ترفع من حدة التكاليف الإنتاجية مما يخفض من معدلات الأرباح عند مستوى التشغيل الكامل و يمكن تجاوز هذه المشكلة باقتراح الحكومة للحلول التالية :

-الاتفاق مع الاتحادات العمالية على عدم المطالبة بزيادة الأجور لفترة زمنية محددة

-الاتفاق مع الاتحادات العمالية على المطالبة بزيادات في الأجور بنسبة تتعادل مع نسبة الزيادة في إنتاجياتهم

محافظة على استقرار و لو نسبي للأسعار.

ه- التوقعات و الأوضاع النفسية :

قد يرجع الارتفاع في الطلب الكلي الفعال إلى عوامل نفسية وتقديرية أكثر من عوامل اقتصادية، فكثيرا ما يكون للحالات النفسية للأفراد الأثر الكبير في نشوء بعض الظواهر التضخمية ولعل أفضل الحالات التي يكون فيها للظروف النفسية آثارها الفعالة هي فترات الحروب حيث تكون الظروف مهيأة لتقبل الأقاويل والتنبؤات

بارتفاع الأسعار مستقبلا الذي يزيد من حركة النشاط والانتعاش، وفي قطاع الاستثمار يترتب على التنبؤ بارتفاع الأسعار، إقدام المنتجين على تجنيد أصولهم الحالية للحصول على معدلات أكبر من الأرباح، فترتفع الكفاية الحدية لرأس المال المستثمر، مما يزيد من حدة ارتفاع الطلب الكلي الفعال والعكس عند التنبؤ بانخفاض الأسعار .

2- العوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو الانخفاض<sup>7</sup>:

بما أن التضخم يعود إلى اختلال العلاقة بين الطلب الكلي الفعال، و ما يقابله من معروض السلع والمنتجات عند مستوى التشغيل الكامل، فإن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في كفاية الطلب الكلي الفعال يعود لأمر كثيرة منها :

أ- تحقيق مرحلة الاستخدام التام :

قد يصل الاقتصاد الوطني لمرحلة من الاستخدام والتشغيل الكامل و التام لجميع العناصر الإنتاجية بحيث يعجز الجهاز الإنتاجي في كفاية الطلب الكلي المرتفع عن ذلك المستوى بحيث يبقى الجهاز الإنتاجي عاجزا، عن دون المستوى المرتفع للطلب الكلي .

ب- عدم كفاية الجهاز الإنتاجي :

قد يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة والكفاية في تزويد السوق بالمنتجات ا ولسلع الضرورية ذات الطلب المرتفع، وقد يعود عدم المرونة إلى نقص الفن الإنتاجي المستخدم في العمليات الإنتاجية، و قد تكون الأساليب المتبعة قديمة، ولا تفي بمتطلبات الأسواق الحديثة وقد يكون النقص في العناصر الإنتاجية كالعامل، والموظفين المختصين والمواد الأولية.

ج - النقص في رأس المال العيني :

قد يعود عدم المرونة للجهاز الإنتاجي إلى نقص في رأس المال العيني المستخدم عند مستوى التشغيل الكامل، مما يباعد ما بين النقد المتداول، وبين المعروض من السلع والمنتجات والثروات المتمثلة في العرض الكلي المتناقص، وبالتالي ظهور التضخم كمؤشر على وجود خلل توازني في الأسواق المحلية الذي يعبر عن النقص في العرض الإنتاجي، فالتضخم إذن يتمثل في انخفاض المردود الإنتاجي المعروض عن الطلب الكلي الفعال المقابل له، كما يتمثل في ارتفاع الطلب الكلي الفعال عن المردود الإنتاجي المعروض المقابل له، أي إلى عوامل انخفاض العرض الكلي وعوامل ارتفاع الطلب الكلي الفعال.

<sup>7</sup> معمرى ليلي، مرجع سابق ، ص 144.

### المبحث الثاني: طرق قياس التضخم وآثاره ووسائل مكافحته

تم التطرق في هذا المبحث وآثاره وطرق معالجته

#### المطلب الأول: طرق قياس التضخم

كما سبق التعرض له في التعريف بظاهرة التضخم فإن المظهر العام لهذه الظاهرة يتمثل في الارتفاع المتواصل للأسعار . و من ثم يمكن استقراء هذه الظاهرة من تتبع تطور الأرقام القياسية للأسعار , فالارتفاع المتواصل للأرقام القياسية للأسعار يعد مؤشرا عاما على وجود هذه الظاهرة و لكنه ليس سببا لوجودها و إنما هو نتيجة لوجود قوى تضخمية ناتجة عن وجود اختلالات في الاقتصاد القومي .

ولهذا يجدر بنا التعرف في البداية على الأرقام القياسية باعتبارها أداة قياس التغير في قيمة النقود, و ثانيا التعرف على الفجوات التضخمية التي تهدف إلى قياس الضغط على مستوى العام للأسعار.

أولا: الأرقام القياسية للأسعار

تعرف الأرقام القياسية للأسعار على أنها عبارة عن متوسطات نسبية و زمنية للأسعار و تعد لمختلف أنواع السلع أو مجموعها معبرة عنها بوحدات نقدية لقياس الوحدة الشرائية للأفراد و المشروعات و مختلف القطاعات و من هذا التعريف نستخلص ما يلي<sup>8</sup> :

#### 1. الأرقام القياسية هي أرقام نسبية :

أي مقارنة تطورات الأسعار بالنسبة لسنة معينة هي سنة الأساس التي تتميز بالاستقرار و يقاس التغير نسبة لها بالنسبة للسنة المطلوب معرفة تغيرات الأسس فيها و التي تدعى سنة الأساس

أولا: آثاره على الاقتصاد :

إن التضخم كظاهرة نقدية له العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والتي تتجاوز خاصيته النقدية، مما لا يعيق مسار التنمية في اقتصاديات دول العالم، وهذا ما يصعب علينا حصر آثاره كلها لذا حاولنا التطرق إلى أبرزها على الاقتصاد .

#### 2. الأرقام القياسية هي أرقام زمنية :

حيث أن تطورات الأسعار تؤدي خلال فترة زمنية و بالتالي يمكن اعتبار هذا الأخير متغير أساسي و من بين الصيغ المستعملة في الأرقام القياسية نجد :

< الرقم القياسي لأسعار الجملة يعكس مستوى معيشة الأفراد .

< الرقم القياسي لأسعار التجزئة يعتبر عن القوة الشرائية للمستهلكين .

<sup>8</sup> حسين بن سالم جابر الزبيدي، التضخم والكساد، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، طبعة الأولى، ص 14.

< الرقم القياسي لنفقات المعيشة

و في الحقيقة هناك علاقة تعدي بين هذه الصيغ للأرقام القياسية فعندما يتحرك أي رقم قياسي فإنه يحرك معه الأرقام الأخرى أي أن حركة هذه الصيغ هي حركة متوازنة خاصة في الفترات التضخمية و مع ذلك نجد الاقتصاديين يختلفون في تحدي أفضل نوع يمكن استعماله في قياس القوة الشرائية للنقد بالنظر الى اختلاف المستوى الذي تعكسه كل صيغة و لكن عموما يعتبر الرقم القياسي لنفقات المعيشة أهم مقياس في الفترات التضخمية و فيما يلي عرض لأهم الأرقام القياسية :

أ- صيغة لاسبير **” laspyres ”**.<sup>9</sup>

الوزن في هذه الصيغة هو الكميات في سنة الأسس و الصيغة الرياضية هي:

$$h = \frac{\sum_{i=1}^n p_i Q_0}{\sum_{i=1}^n p_0 Q_0} \times 100$$

حيث

h: الرقم القياسي laspyres

المجموع :

P: سعر السلعة في سنة المقارنة

P0: سعر السلعة في سنة الأسس

Q0 : كمية السلعة في سنة الأسس

ب . صيغة باش **” PEACHE ”**<sup>10</sup>

الوزن هنا عبارة عن كميات في فترة المقارنة مقدرة بأسعار سنة الأسس أي :

$$p\% = \frac{\sum_{i=1}^n p_i Q_i}{\sum_{i=1}^n p_i Q_0} \times 100$$

<sup>9</sup> حسين بن سالم جابر الزبيدي، مرجع سابق، ص 15.

<sup>10</sup> حسين بن سالم جابر الزبيدي، مرجع سابق، ص 15.

حيث :

P : الرقم القياسي Peache

Qi : كمية السلعة في سنة المقارنة

ج. صيغة فيشر "FICHER"<sup>11</sup>

$$p = \sqrt{p \times L}$$

هو المتوسط الهندسي لصيغة باش و لاسبير حيث :

F: FICHER

P: PEACHE

L: LASPPYRES

معامل الاستقرار النقدي B علما أن<sup>12</sup> :

$\frac{M}{M}$  : التغير في كمية النقود

$\frac{PIB}{PIB}$  : التغير في الناتج الإجمالي القومي

\*  $B > 0$  يعني التغير في كمية النقود أكبر من التغير في إجمالي الناتج الوطني أي :

$$B > 0 \Rightarrow \frac{\Delta M}{M} > \frac{\Delta PIB}{PIB} \Rightarrow \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta PIB}{PIB} > 0$$

وفي هذه الحالة نقول عن معامل الاستقرار النقدي أنه موجب أي أن نمو النقود يفوق معدل النمو الناتج و هذا يكشف عن وجود فائض في القوة الشرائية يفوق المتاح من السلع و الخدمات و استمرار هذا الفرق في الارتفاع يشير إلى نمو القوة التضخمية و هذه الأخيرة كما يعبر عنها معامل الاستقرار النقدي تكون وراء الارتفاع المشاهد في الأسعار و اتجاهها المستمر نحو الارتفاع .

3- معيار الإفراط النقدي<sup>13</sup> :

يستند هذا المعيار إلى النظرية النقدية المعاصرة حيث يصير ميلتون فريدمان رائد المدرسة النقدية على أن الاستقرار في المستوى العام للأسعار في المدة الطويلة لا يتحقق إلا بنجاح السلطات النقدية في تحديد ما أسماه بالحجم الأمثل لكمية النقود بمعنى أن التغير في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود هو التغير الاستراتيجي في إحداث

<sup>11</sup> حسين بن سالم جابر الزبيدي، مرجع سابق، ص 15.

<sup>12</sup> رمزي زكي ، مشكلة التضخم في مصر أسبابها و نتائجها ، الهيئة العامة للكتاب ، مصر 1993 ص 155.

<sup>13</sup> بركان زهية "فعالية السياسة النقدية لمكافحة التضخم في ظل العولمة - دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه 2010 م بكلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير من جامعة الجزائر ، ص 47.



التغير في مستوى الأسعار . فإذا كانت هناك زيادة في الطلب على النقود مع انخفاض سرعة دورانها فإن نصيب الوحدة المنتجة من النقود يجب أن يزيد بالقدر الذي يمكن فيه إلغاء أثر انخفاض سرعة دوران النقود عن حجمها الأمثل مما يؤدي إلى إفراط نقدي يبعث على الارتفاع التضخمي للأسعار ومنه ظهور القوى التضخمية .  
و يعتبر معيار الإفراط النقدي أكثر استعمالاً من طرف اقتصاديي صندوق النقد الدولي لكون الإحصائيات المتعلقة به تكون أسرع و متوفرة بأكثر دقة .

### المطلب الثاني: الآثار المترتبة على التضخم

-آثاره على الجهاز النقدي الداخلي:

يعبر التضخم عن فشل النقود في تادية وظيفتها الأساسية كوسيط للمبادلة و مخزن للقيم، فكلما ارتفعت الأسعار تدهورت قيمة النقود متسببة بذلك في اضطراب المعاملات بين الدائنين والمدينين، وبين البائعين والمشتريين، وبين المنتجين والمستهلكين فتشيع الفوضى داخل الاقتصاد فيلجأ الناس إلى بديل من عملتهم المحلية، وهذا التدهور في القيمة الحقيقية لوحدة النقد يؤدي إلى فقدان أول وظيفة للنقود تقوم بها ألا وهي مخزن للقيمة.  
-آثاره في هيكل الإنتاج:

إن التضخم وما يترتب عنه من ارتفاع في الأسعار والأجور وكذا زيادة الأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة للاستهلاك يؤدي إلى انجذاب رؤوس الأموال والعمالة إلى تلك القطاعات على حساب الأنشطة الإنتاجية و الاستثمارية، ويترتب عن ذلك عجز في الطاقات الإنتاجية، في حين أن القطاعات الصناعية الاستهلاكية وخدمات الخدمات ستعاني من الطاقات الزائدة التي تحتاج لأن تعمل بمبادلات تشغيل مرتفعة.  
فإذا كان الاقتصاد قريباً من مستوى التوظيف الكامل فإن زيادة الطلب الكلي وارتفاع الأسعار يمكن أن تؤدي إلى زيادة الإنتاج لكن بمعدلات منخفضة وكلما اقترب الاقتصاد من مستوى التشغيل الكامل كلما اقتربت مرونة الإنتاج من الصفر، مما يزيد من حدة ارتفاع الأسعار وما ينجر عنها من انتشار المضاربة وقيام رجال الأعمال بتخزين السلع بغية بيعها في وقت لاحق لتزداد الأرباح وهذا ما يؤدي إلى المزيد من ارتفاع الأسعار، وفي هذه الحالة يعدل الأفراد عن الاستثمار في المجالات ذات العائد على المدى الطويل التي تعود بنفع كبير على الاقتصاد، ويوظفون أموالهم في إنتاج السلع الاستهلاكية الكمالية التي تستهلكها فئات معينة زادت دخولها زيادة كبيرة خلال فترة التضخم.

-الحد من الصادرات إلى الأسواق الدولية:

إن ازدياد معدلات التضخم يؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الدولية وهذا يسبب زيادة المدفوعات مقابل انخفاض الإيرادات بالتالي حصول عجز في الميزان التجاري.  
-زيادة أسعار الفائدة :

حيث أن ارتفاع معدل الفائدة في البنوك يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض بالنسبة للمؤسسات، و بالتالي

ينخفض الطلب على القروض وتقل الفوائد بالنسبة للبنوك، و هذا الانخفاض يوافق قلة الاقتراض . أما في حالة انخفاض معدل الفائدة فإن الطلب على القروض يزيد، و بالتالي تزيد الفائدة البنكية و هذه الزيادة توافق الزيادة في حجم القروض.

-الأثر على إعادة توزيع الدخل:

حيث يتأثر أصحاب الدخل الثابتة من موظفين ومتقاعدين من جراء انخفاض القوة الشرائية للنقود وللدخل فيما يعود بالنفع على المنتجين وأصحاب الأعمال الذين ارتفعت أسعار منتجاتهم، من ناحية أخرى يستفيد المقترضون بشكل أكبر من ارتفاع الأسعار ويتضرر المقترضون كثيرا من ذلك، وكذا عمليات البيع الآجل تتأثر بشدة في الفترات التي يتوقع فيها تزايد الأسعار بشكل مستمر ومن الصعب استخدام مثل هذا النوع من البيع في مثل هذه الدول التي تشهد باستمرار تزيادا متسارعا في المستوى العام للأسعار.

### المطلب الثالث: وسائل مكافحة التضخم

أولا: الإجراءات النقدية لمكافحة التضخم<sup>14</sup>

يتلخص دور السياسة النقدية كأداة في يد البنك المركزي لمكافحة التضخم في امتصاص الكتلة النقدية الزائدة عن طريق التحكم في تكلفة الائتمان أو الإقراض , فوجود التضخم بشكل كبير في الاقتصاد يدفع البنك المركزي إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتخفيض الإنفاق العام من بينها : الرفع من سعر إعادة الخصم الذي يتبعه ارتفاع في معدلات الفائدة في السوق النقدية و هذا من شأنه تخفيض الإنفاق الكلي نظرا لأن الاقتراض يصبح مكلف للأفراد فيؤجلون اتجاههم الاستثماري إلى غاية انخفاض أسعار الفائدة كما يؤثر في ميلهم للادخار و بالتالي ينخفض إنفاقهم الاستهلاكي . و إلى جانب سعر إعادة الخصم نجد أن تأثير البنوك تتأثر أيضا بعمليات السوق المفتوحة و التغيير في نسبة الاحتياطي النقدي التي قد يعمد البنك المركزي إلى رفعها لتخفيض قدرة البنوك على منح القروض و منه قدرتها على خلق الائتمان , مما يؤدي إلى امتصاص الفائض من العرض النقدي في الاقتصاد القومي .

ثانيا : دور السياسة المالية و الأجرية في مكافحة التضخم

رأينا أن السياسة النقدية تلعب دورا هاما في امتصاص العرض النقدي و لكن هذا لا يعني أنها السياسة الوحيدة التي تستعمل لمكافحة التضخم فلا يمكن إهمال دور السياسة المالية في تحقيق ذلك من خلال تحريك أدواتها : السياسة الضريبية , سياسة الإنفاق العام , سياسة الرقابة على الدين العام . وفق متطلبات الأهداف الاقتصادية المسطرة فالسياسة الضريبية التي تعد من أهم أدوات التوجيه المالي في الاقتصاد تؤثر تأثيرا مباشرا و

<sup>14</sup> عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية - الإسكندرية، 2013، ص 14.

ظاهرا على سلوك المستهلكين و توجهاتهم الانفاقية و مصدرا هاما لموارد الدولة و عليه فزيادة حصيلة الدولة من الضرائب ستؤدي لا محال إلى امتصاص كمية معتبرة من الكتلة النقدية الزائدة في الاقتصاد.

إلى جانب الرقابة الضريبية تساهم رقابة الدين العام في إدارة التحويلات المالية و توجيه الإنفاق الإنتاجي عن طريق تجميد القوة الشرائية الزائدة في الأسواق و استخدامها في تمويل الميزانية أي تحويل الموارد المالية الزائدة من القطاع الخاص إلى القطاع العام .

كما أن سياسة الإنفاق العام تعد واحدة من أهم الطرق المستعملة للحد من التضخم باعتبار السبب الأول في ظهوره يعود إلى إجمالي الإنفاق الفائض و بالتالي تخفيض الإنفاق الحكومي يؤدي إلى التقليل من الضغوط التضخمية و يقصد بسياسة الإنفاق العام تأثير الميزانية العامة على الإنفاق الحكومي باعتباره أداة من أدوات السياسة المالية في مواجهة التضخم و ذلك بتخفيض الإنفاق العام الذي ينجم عنه فائض في الميزانية العامة و عليه فان تخفيض الإنفاق الحكومي و ترشيده سوف يقضي ولو تدريجيا على عجز الميزانية و منه التضخم . كما يمكن اعتماد سياسة أخرى للحد من التضخم وهي السياسة الأجرية التي تستهدف ضبط معدلات الزيادة في الأجر طبقا للزيادة في معدلات إنتاجية العمل .

### خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى التضخم، والذي يعتبر هدف من أهداف السياسة النقدية التي لها دور أساسي في تحقيق النمو الاقتصادي، عن طريق مجموعة الإجراءات والقرارات التي يتم اتخاذها من قبل السلطة النقدية بهدف التحكم في معدل التضخم انطلاقاً من بعض أدواتها والتي من بينها المعروض النقدي و سعر الصرف و من خلال مجموعة من الأدوات يتم تصنيفها إلى أدوات كمية وأدوات نوعية، وذلك لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المسطرة .

كما أن التضخم ظاهرة نقدية وأسبابه تتمثل في التوسع النقدي وزيادة النفقات، وهو الارتفاع العام والمستمر في مستوى الأسعار، ويمكن قياسه بعدة طرق، وكلما كان التشخيص صحيحاً ودقيقاً كلما سهلت مهمة القضاء عليه، وللتضخم عدة أنواع يمكن تقسيمها حسب القطاع الذي حدث فيه وحسب درجة التشغيل، حسب درجة إشراف الدولة على الأسعار، حسب المصدر وحسب الحدة، ولكل هذه الأنواع أسباب لحدوثها قد تكون ناتجة عن الطلب أو عن التكاليف أو من خلال الهياكل الاقتصادية والاجتماعية أو من خلال العامل النقدي أو نتيجة الربح.



### تمهيد:

تعتبر آلية سعر الصرف العنصري المحوري في اقتصاد المالية الدولية، وهذه الأهمية مصدرها تعقد مشاكل التمويل على المستوى الداخلي والخارجي، خاصة بالنسبة للبلاد السائرة في طريق النمو، التي تتميز بالانحصار إمكانيات موارد التمويل الذاتي بصفة خاصة والتمويل الداخلي بصفة عامة. النقود هي شريان الحياة وحجر الزاوية في الاقتصاد المعاصر، وللقود تاريخ طويل وحافل بتأثيراتها الايجابية والسلبية على الاقتصاد، فقد صاحب تطورها تقدم كبير للتبادل التجاري على المستوى المحلي والدولي وكذلك تطوير الموارد الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية في العالم.

### المبحث الأول: ماهية سعر الصرف

تم التطرق في هذا المبحث إلى أربع مطالب

### المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف وأهم الاصطلاحات المستعملة في عالم الصرف

1-1: مفهوم سعر الصرف<sup>15</sup>

هناك تعاريف عديدة لسعر الصرف لنذكر منها ما يلي:

- يعرف سعر الصرف بأنه النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني أو هو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي.
- يعرف سعر الصرف الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية وكثيرا ما يكون الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات وتوفير الواردات
- هو عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الإقتصاد المحلي وباقي الإقتصاديات.
- هو وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة.
- هو أداة ربط بين أسعار السلع في الإقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف.
- يمكن تعريف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، وفي الواقع هناك طريقتان لتسعير العملات وهما:

<sup>15</sup>علي كنعان، النقود والصرافة والسياسة النقدية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2012، ص 35.

## الفصل الثاني: عموميات حول سعر الصرف والمعروض النقدي

\* التسعير المباشر: هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية.

\* التسعير غير المباشر: فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

1-2. : أهم الإصطلاحات المستعملة في عالم الصرف<sup>16</sup>

في هذا الإطار نميز بين الإصطلاحات المستخدمة لترميز العملة وأخرى لترميز سعر الصرف:

1-2-1. ترميز العملة: عادة ما يعبر عن كل عملية بثلاث أحرف أبجدية، الحرفين الأولين يعبران عن البلد أما الحرف الأخير فرمز إلى أول حرف في اسم العملة  
مثلا: إسم البلد US أي و م أ، D أي الدولار

1-2-2. ترميز سعر الصرف: أصطلح كما يلي عن سعر الصرف USD/EUR ويقرأ دولار أمريكي مقابل فرنك فرنسي، ويعني أن واحد دولار أمريكي يساوي عدد معين من الفرنكات الفرنسية.

مثلا: ليكن لدينا سعر الصرف التالي  $USD/EUR = 5.7010$  في مثل هذه الحالة نقول أن واحد دولار يساوي 5.7010 فرنك فرنسي إذن لقراءة سعر صرف معين فالقاعدة أن العملة الموجودة على اليسار هي العملة الثابتة أو العملة المسعرة وقد يعطي لها قيمة 1 أو 100 وحدة كما هو الشأن بالنسبة لليرة الإيطالية، أما العملة الموجودة على اليمين فهي عملة التسعير وما جرت عليه العادة أن سعر الصرف يعلن عنه حتى الرقم الرابع بعد الفاصلة.

### المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف

عادة ما يتم التمييز بين عدة أنواع من سعر الصرف:<sup>17</sup>

1. سعر الصرف الإسمي: هو مقياس عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار العملات بين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض، وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد فإن ارتفاع سعر عملة ما يؤثر على الإمتياز بالنسبة للعملات الأخرى.

<sup>16</sup> علي كنعان، مرجع سابق، ص 35.

<sup>17</sup> بركان زهية "فعالية السياسة النقدية لمكافحة التضخم في ظل العولمة - دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه 2010 م بكلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير من جامعة الجزائر، ص 71.

## الفصل الثاني: عموميات حول سعر الصرف والمعروض النقدي

ينقسم سعر الصرف الإسمي إلى سعر الصرف الرسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر الصرف الموازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف إسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد

2. سعر الصرف الحقيقي: يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الإقتصاديين في إتخاذ قراراتهم فمثلا إرتفاع مداخل الصادرات بالتزامن مع إرتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات لأن هذا الإرتفاع في العوائد لم يؤد إلى أي تغيير في أرباح المصدرين وإن إرتفعت مداخلهم الإسمية بنسبة عالية، فلو أخذنا بلدين كالجائر والولايات م أ يكون سعر الصرف كالتالي:

$$TCR = \frac{TCN / PdZ}{1\$ / Pus} = \frac{TCN.Pus}{PdZ}$$

حيث: TCR : سعر الصرف الحقيقي

TCN : سعر الصرف الإسمي

Pus : مؤشر الأسعار بأمريكا

PdZ : مؤشر الأسعار بالجزائر

تعطينا 1\$/Pus القدرة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا أما TCN/PdZ فتعطينا القدرة الشرائية للدولار في الجزائر، وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار يعكس الفرق بين القدرة الشرائية في أمريكا والقدرة الشرائية في الجزائر، وكلما إرتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للجزائر.

3. سعر الصرف الفعلي: يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى ويمكن قياسه بإستخدام مؤشر لاسبيرز « La speres » للأرقام القياسية.

$$TCNE = \left( \sum_p Z_p X_0^p (e_t^p / e_t^r) \right) / \left( \sum_p X_0^p (e_0^p / e_0^r) \right) \times 100$$

$$TCNE = \sum_p Z_p \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_0} \times 100 \Rightarrow TCNE = \sum_p Z_p INER_{pr} \times 100$$

حيث:  $(e^{er})_0(e^{er})_t$  سعر صرف عملة البلد ؛ بالعملة المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي:

$INER_{pr}$  مؤشر سعر الصرف الثنائي الإسمي في سنة القياس مقارنة بنسبة الأساس.

$e_0^p$  و  $e_t^p$  سعر صرف عملة البلد مقارنة بالدولار في سنة القياس  $t$  أو سنة الأساس 0 .

$e_0^r$  و  $e_t^r$  سعر صرف العملة المحلية مقومة بالدولار في سنة القياس  $t$  أو سنة الأساس.



## الفصل الثاني: عموميات حول سعر الصرف والمعروض النقدي

$X^P_0$  قيمة الصادرات إلى الدولة P في سنة الأساس ومقومة بعملتها وهي تستخدم كوزن ثابت للدولة P في حساب مؤشر لاسبيرز.

$Z_p$  حصة الدولة P من إجمالي صادرات الدولة المعنية I مقومة لعملة هذه الأخيرة .

يمكن لسعر الصرف الفعلي أن يختلف من حيث قيمته، بالنظر إلى إمكانية إختلاف عدة عوامل مثل سنة الأساس، قائمة عملات لبلدان المتعامل معها والأوزان المعتمدة في تكوين السلة، فإذا كان هدف المؤشر هو قياس أثر تغيير سعر الصرف على عوائد الصادرات، فستستخدم الصادرات الثنائية في تحديد أوزان المؤشر، أما إذا كان الهدف هو قياس الأثر على ميزان المدفوعات فستستخدم الواردات الثنائية في تحديد الأوزان، وإذا كان الهدف هو قياس عوائد صادرات سلعة أو عدد من السلع لبلد ما إلى العالم فستستخدم حصص البلدان المنافسة من الصادرات العالمية في تكوين الأوزان في المؤشر، أما بالنسبة لسنة الأساس فيتم إختيار سنة يكون فيها إقتصاد البلد المعني قريبا من التوازن.

4. سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر إسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية ومن لأجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، لا بد أن يخضع هذا المعدل الإسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية.

ويمكن التعبير عن هذا المعدل من خلال العلاقة التالية:

$$TCRE = \sum_P \frac{X_0^P (e^{pr})_t / X_0^P (e^{pr})_0}{(p_0^p / p_0^r) / (p_t^p / p_t^r)} \times 100 = \sum_P Z_p \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_0} \times \frac{(p_t^p / p_t^r)}{(p_0^p / p_0^r)} \times 100$$

$$TCRE = \sum_P Z_p IRER_{pr} \times 100$$

حيث:  $P^P_t$  و  $P^P_0$  مؤشر أسعار الدولة P في سنتي القياس والأساس على التوالي.

$P^r_t$  و  $P^r_0$  مؤشر الأسعار المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي.

$IRER^{pr}$  : مؤشر سعر الصرف الثنائي الحقيقي، ويعكس سعر الصرف عملة الشريك التجاري

بالعملة المحلية، مع الأخذ بعين الإعتبار تطور مؤشر أسعاره مقارنة بمؤشر الأسعار المحلية .

### المطلب الثالث: أدوات وأهداف سعر الصرف

تعتبر سياسة سعر الصرف سياسة إقتصادية، تظهر من يوم إلى يوم إستقلاليتها عن السياسة النقدية وهذا من خلال تميزها بأدواتها وأهدافها.

1- أدوات سعر الصرف: لتنفيذ هذه السياسة وتحقيق أهدافها تستعمل السلطات العديد من الأدوات والوسائل أهمها:<sup>18</sup>

1- أ - تعديل سعر صرف العملة: لما ترغب السلطات في تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقويمها لما تدخل في ظل نظام سعر صرف ثابت أما عندما تدخل في ظل نظام سعر صرف عائم فتعمل على التأثير على تحسن أو تدهور العملة.

وتستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات، إلا أن نجاح هذه السياسة يتوقف على توفر مجموعة من الشروط:

- إتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كبير من المرونة بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الإنتاج العالمي.

- ضرورة إتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للإرتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن إرتفاع الصادرات.

- ضرورة توفر إستقرار في الأسعار المحلية.

- عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها.

- إستجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية الضرورية للتصدير.

- الإستجابة لشروط مارشال - ليرنر والقاضي بأن تكون:  $e_m + e'_m > 1$  أي مجموع مرونة الطلب ومرونة الصادرات أكبر من الواحد الصحيح.

1- ب. إستخدام إحتياطات الصرف: في ظل أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند إختيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وعندما تكون الإحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية.

1- ج. إستخدام سعر الفائدة: عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي بإعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفعة لتعويض خطر إختيار العملة، في النظام النقدي الأوروبي عندما اعتبر الفرنك أضعف من المارك الألماني،

<sup>18</sup> صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2000) أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،

## الفصل الثاني: عموميات حول سعر الصرف والمعروض النقدي

عمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار فائدة أعلى من أسعار الفائدة الألمانية، إلا أن التكلفة المرتفعة للقرض تهدد النمو.

1-د. مراقبة الصرف: تقضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات والمبيعات للعملة الصعبة إلى رخصة خاصة، ويتم إستخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة الخروج المضاربي، ومن بين التدابير التي تعتمدها السلطات النقدية:

- منع التسوية القبلية للواردات.

- الإلتزام بإعادة العملات الأجنبية المحصل عليها في الخارج نتيجة التصدير ضمن فترة زمنية محددة

- تقسيم الحسابات البنكية إلى حسابات لغير المقيمين تستفيد من التحويل الخارجي للعملة.

- حسابات للمقيمين لا يمكن عن طريقها تسوية المعاملات مع الخارج.

نشير إلى أن معظم الدول بدأت تتخلى عن مراقبة الصرف بعد إنتشار ظاهرة التعويم.

1-هـ. إقامة سعر صرف متعدد: يهدف نظام أسعار الصرف المتعدد إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة.

ومن أهم الوسائل المستخدمة هو إعتقاد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة، أحدهما مغالى فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو أدوات القطاعات المراد دعمها وترقيتها.

أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي.

2- أهداف سعر الصرف:<sup>19</sup>

تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها:

2-أ. مقاومة التضخم: يؤدي تحسن سعر الصرف إلى إنخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون الإنخفاض في تكاليف الإستيراد أثر إيجابي على إنخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات وتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسياتها.

2-ب. تخصيص الموارد: يؤدي سعر الصرف الحقيقي -الذي يجعل الإقتصاد أكثر تنافسية- إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة إلى التصدير)، وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلا للتصدير، وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم إستيرادها.

<sup>19</sup> الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر (2005)، ص 95-96 .

2-ج. توزيع الدخل: يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية، فعند إرتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي... (مواد أولية، زراعية) نتيجة إنخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند إنخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن إنخفاض سعر الصرف الإسمي فإن ذلك يؤدي إلى إرتفاع القدرة الشرائية للأجور.

2-د. تنمية الصناعة المحلية: يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية، فلقد قام البنك الفيدرالي الألماني عام 1948 م بتخفيض هام للعملة مما شجع الصادرات وفي مرحلة ثانية قام بإعتماد سياسة العملة القوية، كما إعتمدت السلطات النقدية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات.

### المطلب الرابع : العوامل المؤثرة في سعر الصرف وكيفية تحديده

1-.: العوامل المؤثر في سعر الصرف: <sup>20</sup>

توجد هناك مجموعة عوامل رئيسية تؤثر في سعر الصرف هي مستويات الأسعار النسبية، التعريفات الجمركية والحصص، تفضيل السلع الأجنبية على المحلية والإنتاجية. وسنبين الآن كيف يؤثر كل عامل من هذه العوامل على سعر الصرف مع إفتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها:

وسنفترض أن أي شيء يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية بالنسبة للسلع الأجنبية يؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية لأن السلع المحلية سوف يستمر بيعها جدا حتى عندما تكون قيمة العملة المحلية مرتفعة وبالمثل أي شيء يؤدي إلى زيادة الطلب على السلعة الأجنبية بالنسبة للسلع المحلية يؤدي إلى إنخفاض قيمة العملة المحلية لأن السلع المحلية سيستمر بيعها جدا فقط إذا كانت قيمة العملة المحلية منخفضة.

1-أ. مستويات الأسعار النسبية: حسب نظرية تعادل القوة الشرائية، عندما ترتفع أسعار السلع المحلية (مع بقاء أسعار السلع الأجنبية ثابتة) ينخفض الطلب على السلع المحلية ويتجه سعر العملة الوطنية نحو الإنخفاض حيث يمكن الإستمرار في بيع السلع المحلية بطريقة جيدة، وعلى العكس إذا إرتفعت أسعار السلع الأجنبية بحيث أن السعر النسبي للسلع المحلية ينخفض فإن الطلب على السلع المحلية يزداد ويمثل قيمة العملة الوطنية نحو الإرتفاع لأن السلع المحلية سيستمر بيعها جيد حتى مع إرتفاع قيمة العملة المحلية وفي الفترة الطويلة، فإن إرتفاع مستوى الأسعار في دولة ما (بالنسبة إلى مستوى السعر الأجنبي) تسبب في إنخفاض قيمة عملتها و إنخفاض مستوى الأسعار النسبية مما يتسبب في إرتفاع قيمة عملتها.

1-ب. التعريفات الجمركية والحصص: إن الحواجز على التجارة الحرة مثل التعريفات الجمركية (الضرائب على السلع المستوردة مثلا) والحصص (القيود على كمية السلع التي يمكن إستيرادها) يمكن أن تؤثر في سعر الصرف.

<sup>20</sup> صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 65.

## الفصل الثاني: عموميات حول سعر الصرف والمعروض النقدي

ونفترض أن أمريكا قد فرضت تعريفه جمركية أو حددت حصة على الطلب الياباني إن فرض أن هذه القيود على التجارة يزيد من الطلب المحلي على الطلب الأمريكي ويمثل سعر الدولار إلى الإرتفاع لأن الطلب الأمريكي سيستمر يباع جيدا حتى مع إرتفاع قيمة الدولار، فالتعريفات قيمة عملة الدولار في الفترة الطويلة.

1-ج. تفضيل السلع الأجنبية على السلع المحلية: فالزيادة في الطلب على صادرات دولة ما يتسبب في إرتفاع عملتها في الفترة الطويلة، وعلى العكس فإن الزيادة في الطلب على الواردات تسبب في إنخفاض قيمة العملة المحلية (الوطنية).

1-د. الإنتاجية: إذا أصبحت دولة أكثر إنتاجية من غيرها من الدول الأخرى ف'ن منظمات الأعمال في هذه الدول يمكن أن تخفض أسعار السلع المحلية، بالنسبة لأسعار السلع الأجنبية وتظل تحقق أرباحا، والنتيجة هي زيادة الطلب على السلع المحلية وميل سعر العملة المحلية إلى الإرتفاع لأن السلع المحلية ستستمر تباع جيدا عن القيمة المرتفعة للعملة، ومع ذلك فإذا تقهقرت إنتاجية الدولة بالنسبة للدول الأخرى، فإن السلع التي تنتجها تصبح نسبيا غالية الثمن وتميل قيمة عملة الدولة إلى الإنخفاض، ففي الفترة الطويلة كلما زادت إنتاجية دولة ما بالنسبة إلى الدول الأخرى ترتفع قيمة عملتها.

وآخر ما نصل إليه أنه إذ أدى عامل من العوامل السابقة إلى زيادة الطلب على السلع المحلية بالنسبة إلى السلع الأجنبية، فإن العملة المحلية ستزداد قيمتها وإذا أدى أي عامل منها إلى إنخفاض الطلب النسبي على السلع المحلية، فإن العملة المحلية ستتنخفض قيمتها.

2- كيفية تحديد أسعار الصرف: <sup>21</sup>

نميز ثلاثة حالات:

2-أ. الحالة الأولى: وهي حالة العملات التي يتم تحديد سعر صرفها عن طريق الارتباط المباشرة بعملة التدخل، فهذه العملات تظل أسعارها ثابتة عبر الزمن باتجاه العملة المرتبط بها مادامت السلطات النقدية للبلد المعني لم تحدث أي تغيير في سعر الارتباط المركزي للعملة.

2-ب. الحالة الثانية: هي حالة التعويم الحر دون أي إرتباط ويتم هنا تحديد سعر صرف عملة البلد في سوق صرف حرة باستمرار فليس هناك سعر صرف ثابت بين هذه العملة وعملة التدخل أو أي سلة من العملات وإنما يتغير السعر بسوق الصرف يوميا حسب تقلبات العرض والطلب، تتأثر هذه التقلبات بدورها بالتوقعات والحاجيات المختلفة للمتعاملين في السوق من جهة وبالمؤشرات الإقتصادية والنقدية للبلد من جهة أخرى، وقد تتدخل السلطات النقدية أحيانا وعند الضرورة للحيلولة دون المبالغة في المضاربات والحفاظ على النظام في المعاملات المصرفية داخل السوق.

<sup>21</sup> صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 66.

2-ج. الحالة الثالثة: هي حالة الإرتباط بسلة من العملات وهنا إما أن تربط الدول عملتها بحقوق السحب الخاصة التي هي عبارة عن سلة يصدرها صندوق النقد الدولي من خمس عملات لكل منها وزن معين، ونشير هنا إلى أن سعر الإرتباط ودقة الهوامش تختلف حسب الأقطار أو ترتبط هذه الدول عملتها بسلة من العملات على شكل سلة حقوق السحب الخاصة، تعكس أوزانها نسب التوزيع الجغرافي لتجارها الخارجية. كما تعتمد الدول أيضا عملة للتدخل (غالبا الدولار الأمريكي) يتم بها إرساء القيمة المحددة يوميا في سوق الصرف للعملة الوطنية. نموذج ماندل - فلمنح في تحديد أسعار الصرف:

يستخدم هذا النموذج للتنبؤ بقيمة العملات في المستقبل ويعود هذا النموذج إلى سنة 1963م، يركز النموذج على تحليل فاعلية سياسات الإستقرار الإقتصادي في الإقتصاد المفتوح، وهو نظرية لتحديد سعر الصرف. يجلل أثر توازن ميزان المدفوعات على تحديد سعر الصرف، ويفترض أن صافي الصادرات يزداد بإنخفاض قيمة العملة المحلية في المدى القصير، وأن الفرق بين أسعار الفائدة المحلية والخارجية يؤثر في تدفق رؤوس الأموال. ويستنتج النموذج أن هناك علاقة إيجابية بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف والنشاط الإقتصادي في الدول الأجنبية، ومستوى أسعار الفائدة المحلية، كما أن هناك علاقة عكسية بين ميزان المدفوعات ومستوى النشاط الإقتصادي المحلي ومستوى أسعار الفائدة الأجنبية. يعتمد سعر الصرف التوازني على العناصر التالية:

- مستوى النشاط المحلي.
  - مستوى النشاط الخارجي.
  - مستوى أسعار الفائدة المحلية.
  - مستوى أسعار الفائدة الأجنبية.
- ولإضافة الشكل الموالي يمثل تأثير السياسات النقدية على أسعار الصرف، نموذج ماندل فلمنح

### المبحث الثاني: محددات سعر الصرف وطرق التنبؤ به.

تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين وهما:

#### المطلب الأول: محددات سعر الصرف

في ظل النظام الذهبي كانت أسعار صرف العملات تتحدد إنطلاقا من العلاقة بين المحتوى الذهبي للعملة بالمقارنة مع العملات الأخرى، وقد رأينا كيف أن أسعار الصرف كانت تتمتع بقدر كبير من الثبات حيث أن تقلباتها كانت تنحصر ضمن حدود ضيقة هي (حدي الدخل وخروج الذهب)، وهذا الثبات النسبي في أسعار الصرف كأن يحقق بدوره درجة كبيرة من الإستقرار في المعاملات النقدية الدولية. وبعد إنقطاع العلاقة بين النقود الورقية والذهب لم يعد للمحتوى الذهبي للعملة أي دور في تصدير سعر صرفها بالعملات الأخرى حيث أصبح سعر صرف العملة يتحدد إنطلاقا من ظروف العرض والطلب عليها واللدان بدورها يتأثران بعوامل كثيرة.

01) سعر الصرف والتضخم<sup>22</sup>:

تستند هذه العلاقة على نظرية تعادل القدرة الشرائية التي صاغها في البداية ريكاردو (1772-1823) ثم قام بتطويرها الاقتصادي السويدي غوستان كاسل وركز على مبدأ بسيط مفاده أن "قيمة العملة تتحدد على أساس قدرتها الشرائية ومن ثم فإن سعر الصرف التوازني يجب أن يعبر عن تساوي القدرة الشرائية الحقيقية للعملة المعينتين". وبالرغم من هذا النموذج أثبت قدرة كبيرة على التنبؤ بأسعار الصرف في المدى الطويل إلا أنه يعاب عليه في ما يلي:

- تركز نظرية تعادل القدرة الشرائية، على فرضيات غير واقعية منها فرضية توفر منافسة حرة وكاملة في الإقتصاد الدولي وعدم وجود تكاليف التنقل وحقوق الجمارك.
- بعض الدراسات التجريبية أكدت على وجود فوارق هامة بين سعر الصرف المتوقع للنموذج، وسعر الصرف المسجل في المدى القصير مما يؤكد على أن هناك عوامل أخرى، كمعدلات الفائدة، الأحداث السياسية والإقتصادية تتدخل في تحديد سعر الصرف في المدى القصير.

### المطلب الثاني: طرق التنبؤ بأسعار الصرف

تتفرع طرق التنبؤ بسعر الصرف إلى طرق أساسية المرتكزة على النظريات المفسرة لأسعار الصرف، والطرق التقنية التي تنقسم بدورها إلى طرق بيانية وأخرى إحصائية.

1- تقنيات التنبؤ باستخدام الإقتصاد القياسي

ترتكز نماذج الإقتصاد القياسي على تحديد علاقة ثابتة بين بعض المتغيرات الإقتصادية وسعر الصرف ومن أهم هذه المتغيرات نجد:

سعر الصرف - التضخم

سعر الصرف - معدل الفائدة

2- الطرق التقنية

يرتكز التحليل التقني لسعر الصرف على أن هذا الأخير في الفترة لا يعبر عن كل المعلومات المتوفرة ومن ثم فإنه من الممكن بعد دراسة سليمة سابقة لأسعار الصرف أن نستخرج مجموعة من الأشكال التي تتكرر، وعلى أساسها يمكن معرفة السلوك المستقبلي لسعر الصرف.

<sup>22</sup> صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 81.

-2-أ. التنبؤ عن طريق التحليل البياني:

يرتكز التحليل البياني على النظرية CH.downs لأول مرة على مؤشرات البورصة وتعتمد على ملاحظة السلوك السابق لسعر الصرف ومحاولة إستخراج بعض المعالم التي تساعدنا على تحديد السلوك الذي سوف يحدث مستقبلا (المتغيرات) ومن أجل القيام بعمليات التنبؤ بيانيا يجب:

\* إختيار طريقة العرض البياني.

\* تحليل واستنباط النتائج من الأشكال.

-2-ب. التنبؤ عن طريق التحليل الإحصائي:

يهتم التحليل الإحصائي بمعالجة سلسلة زمنية لأسعار الصرف قصد إستخراج مؤشرات دالة على ميل هذا السعر ومن الطرق التي تستخدم هي:-

\* المتوسطات المتحركة.

\* التذبذب - L'oscillateur -

### المبحث الثالث : ماهية عرض النقود

النقود هي شريان الحياة وحجر الزاوية في الاقتصاد المعاصر ، وللقود تاريخ طويل وحافل بتأثيراتها الايجابية والسلبية على الاقتصاد، فقد صاحب تطورها تقدم كبير للتبادل التجاري على المستوى المحلي والدولي وكذلك تطوير الموارد الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية في العالم، لذا تحتل دراسة النقود ودراسة كمية النقود (عرض النقود) مركز الصدارة في الدراسات الاقتصادية لأثرها الفعال في مختلف العوامل الاقتصادية والمالية.

### المطلب الأول: المفهوم الاقتصادي لعرض النقد:

1- عرض النقد (Money Supply):<sup>23</sup>

مع قبول النقود بوصفه وسيلة أو وسيطاً للتبادل أو مقياساً للقيمة باتت المجتمعات تحتفظ بأحجام معينة بما يسمى بعرض النقود، أي كمية أو حجم النقود التي تتناولها في الاقتصاد، فاتسعت المناقشات بين الاقتصاديين حول تحديد مفهوم معين لعرض النقد من ناحية المكونات التي تدخل في تكوينه وكيفية حسابه، ويأتي مصدر الخلاف من اختلاف تطور الأنظمة النقدية والمصرفية، فتعبر كمية النقود عن متغير خزين (Stock Variable) قابل للقياس خلال فترة زمنية معينة مشابهاً في ذلك الثروة والمدخرات والمخزون من المواد الأولية لذا يعرف عرض النقد بإجمالي القوة الشرائية لدى الأفراد أو المؤسسات المختلفة خلال فترة زمنية معينة كما يُعرف

<sup>23</sup>عبد القادر مراد، دراسة اثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1974 - 2003)، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011، ص 82.



## الفصل الثاني: عموميات حول سعر الصرف والمعروض النقدي

بأنه متوسط كمية النقود الموجودة تحت تصرف المجتمع في فترة زمنية معينة وبالتالي يضم خليط من العناصر التي تقوم بالوظائف النقدية وتمثل إجمالي وسائل الدفع الأساسية.

2- مفاهيم عرض النقود: هناك ثلاثة مفاهيم لعرض النقد وهي:

(أ) عرض النقود بالمعنى الضيق: ويقصد به مجموع وسائل الدفع المتداولة لتسوية المعاملات المالية في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة .

كما يسمى هذا الحجم من النقود بنقد العمليات الجارية و يدعى في الاقتصاد بعرض النقد ( $M1$ ) وتدخل في هذا التعريف العملات الورقية و المعدنية التي يتداولها الأشخاص في تعاملاتهم اليومية أي النقود المتداولة ويرمز لها بالرمز ( $CR$ ) و يضاف إليها أيضا حجم النقود المحتفظ بها في البنوك على شكل حسابات جارية أو ودائع تحت الطلب ويرمز لها بالرمز ( $DD$ ) و بالتالي فان معادلة عرض النقود ( $M1$ ) يعبر عنها بالآتي:

(ب) عرض النقد بالمعنى الواسع : وهذا المفهوم اوسع من المفهوم السابق للنقود وتأخذ به المؤسسات المالية والنقدية مثل صندوق النقد الدولي ويدخل في إطار هذا التعريف أو هذا الحجم من النقود المعادلة (1) أعلاه إضافة إلى الحسابات أو الودائع لأجل و يرمز لها بالرمز ( $TD$ ) وكذلك حسابات التوفير في البنوك ويرمز لها بالرمز ( $S$ ) و يعبر عن معادلة عرض النقود بمعناها الواسع ( $M2$ ) بالآتي:

$$M_2 = M_1 + TD + S \quad \dots \quad (2) \quad M3 \text{ (ج) عرض النقد بالمعنى الأوسع}$$

وهذا المفهوم يعطي معنى اشمل لعرض النقد , ويستخدم هذا المفهوم في البلدان المتقدمة بسبب التطور الكبير الذي شهدته في المجال النقدي والمالي فتطورت وتوسعت الأسواق المالية بشكل كبير وابتكرت أنواعا جديدة ومتنوعة من المشتقات المالية، فتمت إضافة بعض الأنواع من الودائع التي تكون ذات أجال طويلة ضمن مكونات عرض النقد بالمعنى الأوسع  $M3$  وهذه الودائع تكون مودعة عند المؤسسات المالية الوسيطة من غير المصارف التجارية التي تزيد أجالها عن سنتين كمصارف الادخار والإقراض ويعبر  $M3$  عن عرض النقد بالمفهوم الأوسع بالآتي:

حيث إن:

$$M_3 = M_2 + QD \quad \dots \quad (3)$$

$QD$  : الودائع الأخرى شبه النقدية  $Quasi - Deposits$  من ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية وكذلك ودائع مقابل اعتمادات مستندية وودائع مقابل ضمانات والتحويلات القائمة.

والجدير بالذكر إن استخدام عرض النقد بالمعنى الواسع M2 وبالمعنى الأوسع M3 لا يكونان ملائمين في الدول النامية وذلك لتخلف الأسواق المالية والنقدية وكذلك تخلف العادات المصرفية والوعي المصرفي عند الأفراد، بعكس الدول المتقدمة التي يشيع فيها استخدام عرض النقد بالمعنى الواسع M2 وبالمعنى الأوسع M3 .

### المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في عرض النقد

تتمثل العوامل المؤثرة في النقود فيما يلي:<sup>24</sup>

- 1- حجم المتوفر للاستعمال من النقد الأساسي المعد كعملة في التداول أو كاحتياطي نقدي لدى الجهاز المصرفي بما في ذلك مقادير النقود التي تصدرها الحكومة أو السلطات النقدية المركزية , وسياسة البنك المركزي بالنسبة لتوفير الائتمان وكلفته وكذلك مقدار الذهب المتوفر. والبنك المركزي هو أداة الدولة التي تستطيع من خلاله التحكم في عرض النقد سواء من خلال إصدار النقود القانونية (légal money) أو من خلال المضاعف النقدي الذي يؤثر على قدرة المصارف التجارية (Commercial Banks) في خلق الائتمان.
- 2- عادات الجمهور بالنسبة التي يرغب الاحتفاظ بها كنقود اعتيادية أي كعملة في التداول أو نقود ودائع .
- 3- نسب الاحتياطي النقدي التي يجب أن تحتفظ به المصارف لتغطية ودائع الجمهور لديها و لمواجهة السحوبات النقدية عليها و بالتالي لتأمين سيولة الجهاز المصرفي. .
- وتعكس مكونات عرض النقد صورة حقيقية عن مدى تطور الجهاز المصرفي والوعي المصرفي عند الجمهور وعن مدى تطور الأسواق المالية والنقدية في بلدٍ معين وفي مرحلة زمنية معينة
- 4- الطلب على الائتمان: تزداد قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان بصورة أكبر كلما ازدادت لديها نسبة الودائع تحت الطلب (Demand deposits) مقارنة بنسبة العملة في التداول وذلك بفعل نسبة عرض النقد الى القاعدة.

### المبحث الرابع : أهم الدراسات والأبحاث السابقة

تناولنا عدة أطروحات و رسائل ظاهرة التضخم و السياسة النقدية فمنها من ركز على الدراسة التحليلية والقياسية لظاهرة التضخم والتطرق لمختلف السياسات التي بإمكانها معالجة الظاهرة من بينها السياسة النقدية. واتجه البعض الآخر إلى دراسة السياسة النقدية على حدى خاصة في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق من خلال التركيز على مسار واصلاحات السياسة النقدية، كما تم دراسة السياسة النقدية مع السياسة المالية من خلال المقارنة وكذا محاولة إيجاد السبل للتنسيق بينهما.

<sup>24</sup>عبد القادر مراد، مرجع سابق، ص 85.

### المطلب الأول: عرض مختلف الدراسات

و من بين الدراسات التي تناولت الموضوع، و التي تتعلق به أو ببعض جوانبه الفروع التالية:

#### 1- دراسات باللغة العربية:

الدراسة الأولى : بركان زهية:<sup>25</sup>

كان الهدف منها محاولة الوقوف على أثر التغيرات المالية العالمية والمصرفية على فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم، من خلال إبراز تقييم مدى مواكبة الجزائر للمستجدات في إدارة السياسة النقدية ولاسيما في ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة:

أهمية استقلالية البنك المركزي في دعم قدرته على وضع السياسة النقدية التي تحقق الإستقرار في الأسعار (الحد من التضخم)، وأن السياسة النقدية غير المباشرة التي تتوفى عادة السيطرة على استقرار الأوضاع النقدية هي السياسة الفعالة لمكافحة التضخم ولا تحقق النتائج المرغوبة إلا دول النامية من عودة التضخم نتيجة بالسيطرة على أسعار الفائدة وتوجيهها وفق عوامل السوق، إضافة إلى تأثر الدول النامية من عودة التضخم نتيجة الأزمة المالية الدولية الحالية 2008-2009م ما جعل التضخم يشكل انشغالا متزايدا .

ظاهرة التضخم ظاهرة عالمية تتأثر بالمتغيرات والمستجدات التي نادت بها العولمة في إطار التحرر والانقياد إلى قوى السوق .

كما توصلت إلى أن من بين مشاكل تطبيق الاستهداف هو وجود أسعار صرف غير مستقرة، ونظرا كذلك إلى نقص المعلومات والبيانات، كما أفادت عملية استهداف التضخم في الدول النامية إلى وجود جهاز تنسيقي لتوقعات التضخم مع حضور البنوك المركزية المسائلة.

ضرورة مواكبة البنوك المركزية للمعايير الدولية والمستجدات العالمية لتفعيل دور أدوات السياسة النقدية في مكافحة التضخم .

واستخلصت انه في ظل معايير التقارب التي توضع من أجل التنسيق، هناك نقطة تتعلق بوضع رقم مستهدف للتضخم لا يجب تجاوزه .

التطبيق على حالة الجزائر التي عانى اقتصادها من معدلات تضخم مرتفعة وأثناء تطبيق برامج التصحيح انخفض إلى مستويات دنيا وعاد من جديد للإرتفاع نتيجة الاعتماد على السلع المستوردة (الزيت، الحليب،

<sup>25</sup> بركان زهية "فعالية السياسة النقدية لمكافحة التضخم في ظل العولمة - دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه 2010 م بكلية العلوم

الإقتصادية وعلوم التسيير من جامعة الجزائر .

## الفصل الثاني: عموميات حول سعر الصرف والمعروض النقدي

السميد...). فارتفاعها خارجيا يؤدي إلى ارتفاع أسعارها محليا، وكذلك فعاليتها تأثرت بوجود تغييرات عالمية كعملية تبيض الأموال، وعملية استخدام النقود الالكترونية والتحرير المالي وغيرها .

الدراسة الثانية : بقبق ليلي أسمهان: <sup>26</sup>

كان الهدف الأساسي من إجراء هذه الدراسة هو التعرف على قنوات تأثير السياسة النقدية في الجزائر من خلال قياس الأهمية النسبية لكل قناة، محاولين تحديد القنوات الأكثر ملائمة في نقل آثار السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي في الجزائر.

ومن أهم النتائج المستخلصة من الدراسة القياسية التي توصلت إليها :

غياب تأثير السياسة النقدية على الأسعار، والذي يرجع إلى عدة أسباب أهمها أن التضخم في الجزائر ليس نقديا فحسب، بل قد يرجع التضخم إلى أسباب أخرى كالتضخم المستورد والتضخم الناتج عن أسباب هيكلية كانتشار السوق الموازية .

كما يمكن إرجاع ذلك إلى الدراسة القياسية في حد ذاتها.

-تؤثر السياسة النقدية في الجزائر على الاقتصاد الحقيقي ، وذلك من خلال قناتين وهما القناة النقدية وقناة القروض المقدمة للاقتصاد . فالسياسة النقدية تمارس تأثيرها على القناة النقدية لتقل هذه الأخيرة الأثر إلى القروض المقدمة للاقتصاد ومن ثم إلى النشاط الاقتصادي.

-غياب قناة أسعار الأصول المالية و الحقيقية عن لعب أي دور في نقل أثر السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري .  
غياب تأثير السياسة النقدية على قناة سعر الصرف مما يجعلها عاجزة عن لعب دورها في نقل تأثير السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي في الجزائر . ويرجع هذا في نظرنا إلى عدة أسباب أهمها:

- إنخفاض درجة انفتاح الاقتصاد الوطني على الخارج .

- طبيعة سعر الصرف الذي لا يتمتع بالمرونة اللازمة فهو ما زال يدار من طرف بنك الجزائر ( نظام التعويم المدار).

- عدم قابلية التحويل التام للدينار.

- أثر سوق الصرف الموازية .

-عدم توفر محفزات ومقومات جلب الاستثمارات الأجنبية .

- خصائص البيئة التشريعية .

- تبعية الاقتصاد الوطني للمحروقات .

<sup>26</sup> بقبق ليلي أسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية - دراسة قياسية- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود، مالية وبنوك، 2014-2015، بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان .

## الفصل الثاني: عموميات حول سعر الصرف والمعروض النقدي

- خصائص الجهاز الإنتاجي في الجزائر والذي لا يزال محدودا، حيث أن الصادرات الوطنية لا تزال حكرا على المحروقات كمصدر للإيرادات وكذا تبعية الإنتاج المحلي للواردات الأجنبية من المواد الأولية و النصف مصنعة، وقد يكون السبب راجعا للدراسة القياسية في حد ذاتها.
- ضعف قناة القروض في التأثير على الاقتصاد الحقيقي وغياب قنوات أخرى خصوصا قناة أسعار الأصول المالية، إنما يرجع إلى المعوقات التي يفرضها المحيط المالي للسياسة النقدية و التي تتجسد في ضعف أداء الجهاز المصرفي الجزائري من جهة، وضعف أداء ومحدودية السوق المالية ، من جهة أخرى.
- غياب قناة أسعار الأصول المالية و الحقيقية عن لعب أي دور في نقل أثر السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري .
- من خلال نتائج الدراسة القياسية ، نستنتج إذن أن قناة سعر الصرف لا تلعب دورها في نقل آثار السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي ، في ظل الظروف الحالية التي تميز البنية الإنتاجية وسعر الصرف في الجزائر، في حين تلعب القناة النقدية و قناة القروض المقدمة للاقتصاد دورهما في إيصال آثار السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، وتغيب قناة أسعار الأصول تماما في الاقتصاد الجزائري .
- فالسياسة النقدية في الجزائر إذن تستهدف ميزانية البنوك للتأثير على الاقتصاد، ومنه فإن القنوات الأكثر ملائمة في نقل آثار السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي هما قناة الكتلة النقدية ( المجمعات النقدية) بالدرجة الأولى تليها قناة القروض البنكية.

### الدراسة الثالثة : السعيد هتهات:<sup>27</sup>

كان الهدف من الدراسة معرفة اتجاه السببية بين ظاهري البطالة والتضخم في الجزائر وكذا إبراز الأساس النظري، والتحليلي لظاهرة التضخم وإسقاط ذلك على واقع الجزائر وأيضا التعرف على أهم النتائج الخطية والغير الخطية الحديثة للسلاسل الزمنية بالإضافة إلى أنه قام باقتراح نموذج قياسي يمثل تطور ظاهرة التضخم في الجزائر. ومن أهم النتائج المتوصل إليها:

-تقوم السياسة النقدية المضادة للتضخم على أساس تحقيق انكماش في الائتمان المصرفي، بينما تحدد السياسة المالية في ذلك المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة، مع الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر، ويرى الاقتصاديون ضرورة استخدام وسائل السياستين جنبا إلى جنب في تحقيق الأهداف المسطرة، وقد يساعدهما في ذلك مدى صحة التوقعات بشأن الظاهرة التضخمية .

<sup>27</sup> سعيد هتهات دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر"رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: دراسات اقتصادية، 2005-2006 كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح- ورقلة .

## الفصل الثاني: عموميات حول سعر الصرف والمعروض النقدي

- بمقتضى التحليل الكينزي فإن التضخم يمكن أن يحدث عندما يكون حجم الإنفاق الكلي أكبر من قيمة الناتج الوطني، وتزيد حدته كلما اقترب الاقتصاد من مستوى التوظيف الكامل،
- أظهر اختبار ARCH إمكانية تمثيل معدلات التضخم والتوقع بمستوياتها المستقبلية بواسطة نماذج الإنحدار الذاتي المشروط بعدم تجانس التباين .
- أكد اختبار Granger وجود تغذية استرجاعية ( سببية ثنائية ) عالية بالنسبة للاقتصاد الجزائري بين البطالة والتضخم، وأظهر تقدير معادلة منحني فيليبس وجود مبادلة ( علاقة عكسية ) ما بين هاتين الظاهرتين في الفترة ( 1989-2003 ) وتظهر هذه العلاقة بشكلها الصحيح كلما ابتعدنا عن مرحلة الاقتصاد الموجه والتذبذب الذي لازم الاقتصاد الجزائري منذ بداية الثمانينات وفي بداية العقد الماضي، وتدعيم المعادلة السابقة بالتوقعات التضخمية المستقبلية، تبقى فكرة المبادلة صحيحة فقط في الأجل القصير .
- بينت نتائج اختبار Mizarch للسلسلة الزمنية لمعدلات التضخم في الجزائر إمكانية اقتراح نموذج غير خطي لهذه السلسلة، ومن ثم قابلية الظاهرة التضخمية للتنبؤ على المدى القصير .
- تختلف نماذج ARMA على نماذج ARCH في أن مجالات الثقة للأولى مبنية على تباين ثابت مع الزمن، وهذا ما لا نجده في نموذج ممثل ب ARCH/GARCH للبقائي، الذي بواسطة هذه الخاصية يستطيع أن يترجم الصفة الحركية لمختلف الظواهر، وأن يتخطى بعض المشاكل التي عرفت عن السلاسل الزمنية .

### الدراسة الرابعة : دبات أمينة:<sup>28</sup>

حيث تناولت من خلال هذه الدراسة البحث عن العلاقة بين نمو الناتج الداخلي الخام، معدل إعادة الخصم في الجزائر، مؤشر أسعار الاستهلاك بالجزائر، تطور الكتلة النقدية، سعر الصرف الاسمي وهذا باستخدام نموذج var وذلك خلال الفترة (1990-2012) .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها :

أن للتضخم عدة آثار اقتصادية واجتماعية تعيق مسار التنمية في أي دولة، ومن أجل تجنب حدوث ذلك تقوم الدول بالبحث عن سبل وطرق لمعالجة هذه الظاهرة من خلال سياساتها الاقتصادية ( النقدية والمالية ) .  
-تعتبر السياسة النقدية مجموعة الإجراءات والقرارات التي يتم اتخاذها من قبل السلطة النقدية من أجل الوصول إلى أهداف عن طريق أدوات التي تصنف إلى أدوات كمية و أدوات نوعية، أما الأهداف فنجد أهداف أولية تتمثل في مجتمعات الاحتياطات النقدية وظروف سوق النقد، أهداف وسيطة تتمثل في معدل الفائدة، سعر

<sup>28</sup> دبات أمينة، السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص : الاقتصاد القياسي البنكي والمالي، 2014-2015، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة ابي بكر بلقايد .

## الفصل الثاني: عموميات حول سعر الصرف والمعروض النقدي

الصرف و المجمعات النقدية ، وأهداف نهائية أهمها تحسين ميزان المدفوعات وتحقيق معدلات نمو مرتفعة محاربة البطالة واستقرار الأسعار.

- أثبتت معظم الدول التي قامت بتبني استهداف التضخم نجاعتها في تحقيق استقرار الأسعار على المدى الطويل، وكما نجد أن هناك عدة دول عربية تسعى لتبني استهداف التضخم من خلال محاولتها وسعيها لتوفير شروط الاستهداف إلا أننا نجد أنها لم تستوفي جميع الشروط وهذا حسب الدراسات التي أجراها الباحثون الاقتصاديون. تمثل سياسة استهداف التضخم إطارا جديدا للسياسة النقدية من خلال التركيز على هدف استقرار الأسعار في المدى الطويل .

- يعتبر استهداف التضخم أكثر فعالية من الاستهداف النقدي الذي يقوم على مقارنة غير مباشرة لمواجهة التضخم، ولنجاحه هذا الإطار لا بد من توفر عدة شروط التي تحدد مدى الالتزام بهذا التطبيق من عدمه.  
- تتعدد الأسباب المنشئة للتضخم في الجزائر لذا نجد هناك عدة أنواع له بالجزائر من بينها التضخم النقدي، المستورد ، الموسمي ، المكبوت وغيرها والذي يرجع لعدة أسباب قد تكون مؤسسية ، هيكلية و نقدية.  
- لا تعد السياسة النقدية فعالة في تحقيق الأهداف النهائية ماعدا استقرار الأسعار.

- لا يمكن استهداف التضخم في الجزائر في الوقت الحالي وهذا لعدم توفر شروط الاستهداف لكن هذا لا يعتبر مستحيلا في ظل الإصلاحات القائمة ومعدلات التضخم المنخفضة ، ولكي تقوم السلطات النقدية باستهداف التضخم عليها أن تجعل اقتصادها يقوم على مبادئ اقتصاد السوق من خلال تحرير الأسعار.  
و اتضح لنا من خلال نتائج الجزء التطبيقي القدرة النسبية للسياسة النقدية في التحكم في معدلات التضخم. وذلك لأن التضخم في الجزائر ليس تضخم نقدي فقط وإنما يرجع لأسباب هيكلية كأثر السوق الموازية وعوامل خارجية كالتضخم المستورد .

### 2- عرض الدراسات السابقة الأجنبية :

الدراسة الأولى: دراسة ل Issam AW Mohamed :<sup>29</sup>

كان الغرض من هذه الدراسة هو تقييم دور السياسات المالية والنقدية للسيطرة على التضخم في السودان خلال الفترة (1975-2014) .

من خلال بيانات الدراسة توصل الباحث إلى مجموعة من العوامل المترابطة (هيكلية - نقدية - مالية) أدت إلى ارتفاع التضخم في السودان ؛ وأهم هذه العوامل هي العوامل الهيكلية التي تمثلت في تدهور الناتج المحلي الإجمالي .

<sup>29</sup> Issam AW Mohamed, The Impacts of Monetary Policies on Inflation Rates in Sudan (1970-2014),

Professor of Economics, Alneelain University. Khartoum, Sudan International Journal of Advance Research in Management, Engineering and Technology Vol.1, Issue.1, June 2016,

## الفصل الثاني: عموميات حول سعر الصرف والمعروض النقدي

تعتبر العوامل الهيكلية من أهم العوامل التي تؤثر على التضخم في السودان .  
يمكننا النظر في التضخم في السودان كما يتضح من العوامل النقدية لزيادة عرض النقود.  
كما تمثلت العوامل المالية في زيادة عجز الموازنة (الاقتراض من النظام المصرفي) .  
كما خلصت الدراسة إلى أن سعر الصرف والنفقات الحكومية ليست ذات دلالة إحصائية، مما يؤكد عدم وجود علاقة سببية بين التضخم والإنفاق الحكومي وسعر الصرف .  
أن الأسباب الرئيسية للتضخم في السودان في فترة الدراسة كانت زيادة المعروض من النقود ، والذي كان السبب الرئيسي لتمويل العجز .  
حيث لجأت البلاد لتغطية العجز في الاقتراض من النظام المصرفي ، والذي أطلق عليه تمويل العجز ، باعتباره أحد أسهل الحلول، دون النظر إلى الآثار السلبية المترتبة على النشاط الاقتصادي. أهم هذه النتائج ما يلي:  
1- أثرت الزيادة الكبيرة في الاقتراض الحكومي من بنك السودان سلباً على زيادة الإصدار النقدي، ثم أدت الزيادة في المعروض النقدي إلى ارتفاع معدلات التضخم خلال الفترات التي تم فحصها .  
2- ظل معدل التضخم مرتفعاً خلال سنوات الدراسة بسبب الاعتماد الكبير على تمويل العجز (الاقتراض من النظام المصرفي).  
3- يوجد ارتباط قوي بين الاقتراض الحكومي لتمويل عجز الموازنة والتضخم الذي أصاب الاقتصاد خلال النصف الأول من التسعينيات ، والذي ثبت أنه كلما زاد الاقتراض الحكومي من معدل التضخم في النظام المصرفي سيزداد بشكل كبير .  
4- يعتمد تمويل العجز الكلي للقطاع العام في السودان على المصادر الداخلية (الاقتراض من النظام المصرفي) أكثر من المصادر الخارجية ، وقد أدى الاعتماد على المصادر الداخلية إلى ارتفاع معدلات التضخم.

الدراسة الثانية : دراسة ل *Anuradha Patnaik* و *Bhavesh Salunkhe* :<sup>30</sup>

حيث تناولا من خلالها استهداف التضخم في الهند باستخدام الأداة المنهجية المستخدمة هي اختبار جرانجر السببية وكانت النتائج المتحصل عليها :  
خضع إطار السياسة النقدية وإجراءات التشغيل في الهند تغييرات كبيرة خلال فترة العينة .  
وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين معدل السياسة النقدية والتضخم .  
السياسة النقدية في الهند لها تأثير كبير على الناتج والتضخم في المدى القصير إلى المدى المتوسط .  
تأثير معدل السياسة على نمو الناتج أكبر من تأثيره على التضخم .

<sup>30</sup> *Bhavesh Salunkhe and Anuradha Patnaik , THE IMPACT OF MONETARY POLICY ON OUTPUT AND INFLATION IN INDIA A FREQUENCY DOMAIN ANALYSIS, ECONOMIC ANNALS, Volume LXII, No. 212 / January – March 2017*



## الفصل الثاني: عموميات حول سعر الصرف والمعروض النقدي

السياسة النقدية المتبعة أثرت بشكل متزايد على الإنتاج في نفس الوقت، مما يضر عملية النمو، كما ينفذ البنك الاحتياطي الهندي استهداف التضخم.

التضخم من خلال إتباع سياسة نقدية مشددة يضر عملية النمو في الهند . يمكن أن توفر علاقة التضخم المدخلات الأساسية للسيطرة على التضخم ، حيث تشير الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين فجوة الإنتاج والتضخم، كما هو موضح في منحني فيليبس في الهند، بينما تجد دراسات أخرى دليلاً على وجود علاقة سلبية بين فجوة المخرجات والتضخم ، على عكس النظرية الاقتصادية التقليدية .

الدراسة الثالثة: دراسة 2002 ل Eser Tutar<sup>31</sup>

حيث تناول من خلالها تطبيق استهداف التضخم في الاقتصاد التركي و ذلك خلال الفترة (1980-2001) باستخدام أربعة نماذج VAR مختلفة، بداية قام باستخدام نموذج يضم متغيرين هما: العرض النقدي والأسعار، وبعد ذلك أضاف أدوات السياسة النقدية الأخرى مثل أسعار الفائدة وأسعار الصرف الاسمية من أجل تقييم مساهمتها في نظام VAR بالنسبة لتركيا، وفي الأخير أضاف سلسلة الناتج المحلي لإجمالي الحقيقي لمعرفة آثارها على مستوى الأسعار، حيث تضم هذه السلسلة نماذج موسمية، وقد خلصت هذه الدراسة إلى ضرورة توافر شرطين في تركيا لاستهداف التضخم وهما:

-استقلالية البنك المركزي، إذا قامت تركيا بإدخال تعديلات على قانون البنك المركزي وحل مشاكله مع الخزينة العامة لإعطائه الحرية من الهيمنة المالية.

-الهدف الوحيد في تركيا، هو استقرار الأسعار وتم إعطاء هذا الهدف الأولوية بالإضافة إلى مرونة سعر الصرف. وبعد الدراسة القياسية حول العلاقة بين أدوات السياسة النقدية، كانت النتائج المتحصل عليها تكمن في أن هناك علاقة مباشرة بين أدوات السياسة النقدية و لكنها ضعيفة، وفي نفس الوقت استنتج أن التضخم ليس مستقراً ولا يمكن التنبؤ به .وبعبارة أخرى فإن أدوات السياسة النقدية من المعروض النقدي، أسعار الفائدة وأسعار الصرف لا تحتوي على أي معلومات يمكن التنبؤ بها بشأن التضخم، كما أنها لا تظهر وجود صلة مستقرة يمكن من ذلك، بالإضافة إلى أن التوقعات التضخمية من بين الأسباب الرئيسية لارتفاع معدلات التضخم في تركيا، لذا يتعين على السلطات النقدية السعي للتقليل من تأثير توقعات التضخم لانتهاج سياسات أكثر شفافية وهذا من خلال إعلام الجمهور حول التغيرات في السياسة النقدية مع توضيح أسباب هذه التغيرات وكذا الهدف من السياسة الجديدة( أي سياسة استهداف التضخم) .

<sup>31</sup> Eser Tutar, Inflation Targeting in Developing Countries and Its Applicability to the Turkish Economy, Thesis submitted to the faculty of the Virginia Polytechnic Institute and State University in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts in Economics, Copyright 2002, Eser Tutar.

الدراسة الرابعة : دراسة 1988 لـ Yuzo Honda:<sup>32</sup>

تطرق من خلال هذه الدراسة إلى آثار استهداف التضخم على متغيرات الاقتصاد الكلي باستعمال نموذج VAR ، باستخدام أربع متغيرات هي معدل التضخم، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل الفائدة الاسمي قصير الأجل ومعدل التغير في سعر الصرف الاسمي خلال الفترة 1978-1997 لكل من نيوزلندا، كندا، والمملكة المتحدة.

في البداية قام بتقدير هذه المعادلة لكل متغير في كل بلد، و حساب المجموع التريبيعي للبواقي، وذلك باستخدام البيانات في ظل نظام السياسة السابقة أي قبل الاستهداف ( 1978 إلى 1989 لنيوزلندا، من 1978 إلى 1990 لكندا، ومن 1978 إلى 1992 للمملكة المتحدة ) وحساب معيار إحصاءات اختبار شو Chow وقد أظهرت النتائج أنه لا يمكن رفض فرضية العدم أي لا يوجد تغير هيكل في جميع البلدان عند مستوى دلالة 5%، و قام بتقديم تفسيرين للنتائج التي تحصل عليها:

- هو أن استهداف التضخم قد يكون له حقا تأثيرات كبيرة على متغيرات الاقتصاد الكلي.
  - قد يكون عدد المعلمات في النموذج كبيرا جدا بالنسبة إلى عدد من الملاحظات التجريبية.
- وفي الأخير قال بأن فعالية استهداف التضخم هي على الأقل مشكوك فيها حسب الأدلة الحالية، لذا يجب القيام بمزيد من التحقيقات حتى تصبح البيانات متاحة ويتم وضع نماذج بديلة.

<sup>32</sup> Yuzo Honda, Some Tests on the Effects of Inflation in New Zealand, Canada, and the UK Targeting , *School of Economics, Osaka University, Toyonaka, Osaka 560-0043, Japan*, Received 31 August 1998; accepted 8 July 1999 .

المطلب الثاني : أوجه التشابه والاختلاف

موضوع الدراسة	الهدف	عينة الدراسة	فترة الدراسة	معالجة الموضوع	النتائج
الدراسة الحالية	أثر سعر الصرف والمعروض النقدي على التضخم	الجزائر	1990-2017	التكامل المشترك	وجود تأثير نسبي على مستوى التضخم في الجزائر
الدراسات السابقة العربية	آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية	الجزائر	1962-2012	التكامل المشترك	ضعف اداء البنوك الجزائرية وضيق نطاق سوق مالية
فعالية السياسة النقدية لمكافحة التضخم في ظل العولمة	الوقوف على أثر التغيرات المالية العالمية و المصرفية على فعالية السياسة النقدية.	الجزائر	2008-2009		وجود أسعار صرف غير مستقرة ومدى استقلالية البنك المركزي أثر سلبي على فعالية السياسة النقدية في الجزائر
السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر	البحث عن العلاقة بين ادوات واهداف السياسة النقدية في الجزائر	الجزائر	1990-2012	نموذج: VAR	يصعب استهداف التضخم في الجزائر نظرا لوجود عوامل خارجية اهمها التضخم المستورد
دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر	معرفة اتجاهي السببية لظاهرتي البطالة والتضخم	الجزائر	1990-2003	النماذج الانحدارية والسلاسل الزمنية	نموذج قياسي يمثل تطور ظاهرة التضخم في الجزائر

## الفصل الثاني: عموميات حول سعر الصرف والمعروض النقدي

توصل الباحث إلى وجود عوامل مترابطة هيكلية ومالية ونقدية أدت إلى إرتفاع التضخم في السودان		2014-1975	السودان	دور السياسة النقدية في السيطرة على التضخم في السودان	The Impact of Monetary Policies on Inflation in SUDN	الدراسات السابقة الاجنبية
وجود علاقة ضعيفة و مباشرة بين أدوات السياسة النقدية بينما التضخم ليس مستقرا ويصعب التنبؤ به	نموذج: var	2001-1980	تركيا	دور أدوات السياسة النقدية في إستهداف التضخم	Inflation Trageting in Developing Countries Its Applicability to the Turkish	
وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين معدل السياسة النقدية والتضخم.	إختبار رنجر للسببية	جانفي 2012- مارس 2017	الهند	استهداف التضخم من خلال السياسة النقدية	THE IMPACT OF MONETARY POLICY ON OUTPUT AND INFLATION IN INDIA	
استهداف التضخم له تأثيرات كبيرة على متغيرات الاقتصاد الكلي نسبيا.	نموذج: var	1989-1978 نيوزيلاند 1990-1978 كندا 1992-1978 المملكة المتحدة	نيوزيلاندا كندا المملكة المتحدة	أثار استهداف التضخم على متغيرات الكلي	Some Tests on the Effects Inflation in NEW ZLAND CANADA and the UK Targeting	

خلاصة الفصل:

دراسة النقود ودراسة كمية النقود تحتل مركزاً هاماً في الدراسات الاقتصادية لأثرها الفعال في مختلف العوامل الاقتصادية والمالية. لاسيما ما يتعلق بارتباطها بالتضخم الذي له دور مهم في الاقتصاد ونموه ويعد التحكم في التضخم من أهم السياسات الاقتصادية، فالتضخم له ارتباط قوي مع عرض النقود إذ تتجه هذه التدفقات النقدية الحكومية نحو مصارفها المختلفة لينتهي بها الحال في مكونات عرض النقود المتعددة من الودائع أو النقد المتداول خارج المصارف.

إن آلية سعر الصرف تعتبر مهمة نظراً لما تكتسبه من أهمية بالغة في تعديل وتسوية ميزان المدفوعات للبلاد السائرة في طريق النمو، والتي تتميز بوجود عجز هيكلية مزمن تبعاً للسياسات الاقتصادية الكلية في مجال التنمية المتبعة حيث ينظر إلى حركة رأس المال الأجنبي كمحرك أساسي في عملية تمويل الإستثمارات وكذا الاستهلاك الخاص بقطاع العائلات والمشاريع وهو ما ينعكس على التضخم .

وقد أصبحت أنظمة أسعار الصرف المتعارف عليها، كسعر الصرف العائم والثابت عاجزة عن إيجاد فعالية التوازن في ميزان المدفوعات للبلدان النامية، وبالنظر إلى سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الغير متوازنة والمتكافئة تعرف ثقل المديونية الداخلية والخارجية المتزايدة، وإن المنظمات المالية والنقدية الدولية تقترح التخفيض في حجم هذه المديونية وتبعاً لذلك التحكم في ميكانيزم أسعار الصرف لإيجاد حلول ناجحة تنعكس على الاقتصاد.



## تمهيد:

إن الاختلافات الاقتصادية تكون عدم صلاحيتها بسبب آنية العلاقات التي تربط بين المتغيرات الاقتصادية وعدم أخذه بعين الاعتبار ديناميكية (حركية) نظام المعادلات القياسية، وبالنظر إلى العلاقة تربط بين متغيرات الدراسة والتي تثبتتها معظم الدراسات السابقة، كان لابد من استخدام طريقة التكامل المشترك لتقدير العلاقة بين السياسة النقدية والتضخم، ومعرفة اتجاه السببية عن طريق اختبار جرا نجر. يتم عرض هذا الفصل في بحثين، المبحث الأول يتعلق بتقديم وتحديد متغيرات الدراسة وأهم التطورات المتعلقة بذلك، ويستعرض أيضا الأدوات والأساليب الإحصائية والنماذج القياسية المستخدمة في النموذج، أما المبحث الثاني فيتعلق بعرض ومناقشة أهم النتائج المتوصل إليها وتفسيرها، و النتائج يتم الحصول عليها باستعمال برنامج EViews9.

## المبحث الأول: أدوات الدراسة

### المطلب الأول: إختبارات التكامل المشترك

**1- مفهوم التكامل المشترك**<sup>33</sup>: أدت مساهمات (كرانجر 1969 Granger) إلى توضيح مفهوم التكامل المشترك بين متغيرين أو أكثر من الناحية الإحصائية وهو وجود توازن طويل المدى بين هذين المتغيرين وأصبح يستعمل وبشكل خاص في الحالات التي تؤثر فيها علاقات المدى الطويل في القيمة الحالية للمتغير المدروس فضلا عن أهمية التكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية.

**2 - تكامل السلسلة الزمنية**: وتعرف السلسلة الزمنية بأنها مجموعة من المشاهدات لقيم الظاهرة التي تتغير مع الزمن وهذه المشاهدات المتعاقبة تكون مأخوذة في فترة زمنية محدودة ومتساوية وتكون السلسلة الزمنية ساكنة أو مستقرة إذا كانت مشاهداتها تتذبذب بصورة عشوائية حول متوسط وتباين ثابتين أي إذا كان المتوسط والتباين لقيم السلسلة لا يعتمدان على الزمن.

<sup>33</sup> بلال مومو، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر للفترة (1990-2011)، مذكرة مقدمة الاستكمال متطلبات شهادة ماستر، سنة 2013، ص 23.

### 3- اختبارات التكامل المشترك: هنالك العديد من الاختبارات التي تقوم بالكشف عن وجود التكامل المشترك

بين السلاسل الزمنية من عدمه ومنها:

#### 1 - اختبار انجل - جرانجر :

لإجراء هذا الاختبار نتبع الخطوات التالية:

a. نقوم بتقدير إحدى المعادلتين التاليتين لتكامل المشترك :

$$Y_t = a + bx_t + u_t \quad \text{ثابت } a$$

$$Y_t = a + b_1T + b_2x_t + u_t$$

b. نقوم بحساب بواقي التقدير ( $u_t$ ).

c. ثم نقوم باختبار مدى سكون السلسلة ( $u_t$ )

d. تحديد القيمة المحسوبة لنقارنها بالقيمة الحرجة من جدول أعدها خصيصا كل من المحل وجراجر لذلك، فإذا

كانت  $t$  المحسوبة أكبر من الحرجة نرفض فرضية العادم، وبالتالي تكون السلسلة ( $yt$ ) ساكنة، وبيانات سلسلة

كل من ( $u_t$ ) تتصف بخاصية التكامل المشترك، وبناءً على ذلك فإن الانحدار المقدر لا يكون زائفاً.

#### 2 - اختبار الانحدار المتكامل لديرين واتسون :

لإجراء هذا الاختبار نتبع الخطوات التالية:

1 نقوم بحساب إحصائية ديرين واتسون المصاحبة لانحدار الأصلي ل  $x$  ولا وتسمى  $d$  المحسوبة؛

2 نبحث في جدول أعدها Sargan et Bhargava عن  $d$  الجدولية ؛ 3 نختبر فرضية العدم القائلة بان

$d=0$ ، فإذا كانت له المحسوبة أقل من المحلولة نرفض فرضية العدم وبالتالي يوجد تكامل

مشترك ولا يكون النموذج المقدر زائفاً والعكس صحيح.



- التكامل المشترك حسب منهجية جوهانسن<sup>34</sup>:

يتفوق هذا الاختبار على اختبار أنجل و غرانجر للتكامل المشترك، نظرا لأنه يتناسب مع العينات الصغيرة، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، واهم من ذلك هو إن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكامل مشترك منفردا، أي يتحقق وجود التكامل المشترك في حالة إنحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهمية في نظرية التكامل المشترك، حيث تشير إلى أنه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد، فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل ماثرا للشك و التساؤل، و لتحديد عدد المتجهات للتكامل المشترك اقترح جوهانسن (1988) إجراء اختبار الأثر (  $\lambda_{\text{trace}}$ -Trace test) حيث يختبر فرضية العدم القائلة بأنه هناك على الأكثر  $q$  من متجهات التكامل المشترك مقابل الفرض البديل ( $q=r$ ) و يحسب بالصيغة التالية:  $\lambda_{\text{trace}} = -n \sum_{i=r+1}^k \ln(1 - \lambda_i)$

حيث  $\lambda_i$  تمثل القيمة الذاتية رقم  $i$  لمصفوفة التباين- التباين المشترك التي تسمح بحساب القيم الذاتية,  $k$  تمثل عدد المتغيرات و  $r$  تمثل رتبة المصفوفة،

و تتبع هذه الإحصائية قانونا احتماليا يشبه إلى حد بعيد توزيع  $X^2$  مجدولا بالاستعانة بعملية محاكاة قام بها جوهانسن و جوليوس (1990)، و يكون اختبار جوهانسن على الشكل التالي:

رتبة المصفوفة  $\pi$  تساوي الصفر ( $r=0$ ) أي الفرضية  $H_0: r = 0$  ضد الفرضية  $H_1: r > 0$ ، إذا رفضنا الفرضية الصفرية نمر إلى الاختبار الموالي (إذا كانت  $\lambda_{\text{trace}}$  أكبر تماما القيمة الحرجة لجوهانسن جوليوس فإننا نرفض  $H_0$ )

رتبة المصفوفة  $\pi$  تساوي الصفر ( $r=1$ ) ونقوم بنفس الاختبار السابق فإذا رفضنا  $H_0$  نمر إلى

الاختبار الموالي، وهكذا حتى نختبر الفرضية  $H_0: r = k - 1$  ضد الفرضية  $H_1: r = k$  وقمنا برفض  $H_0$ ، فإن رتبة المصفوفة هي  $r = k$ ، وفي هذه الحالة لا توجد علاقة تكامل مشترك باعتبار ان المتغيرات هي  $I(0)$

وقبل تطبيق الاختبار نقوم بتحديد درجة الإبطاء للنموذج VAR.

<sup>34</sup> أحمد سلامي، محمد شيخي، اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011)، مجلة الباحث، العدد 13، 2013، ص 127.

- التكامل المشترك حسب منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة ARDL<sup>35</sup>.

يتم اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة ARDL من خلال أسلوب اختبار الحدود المطور من قبل (بيسون 2001) حيث تم دمج نماذج الانحدار الذاتي و نماذج فترات الإبطاء الموزعة في هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية و إبطائها بفترة واحدة أو أكثر.

وتتميز هذه منهجية ARDL عن الطرق التقليدية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك بمزايا عديدة هي:

يمكن تطبيق هذه المنهجية بغض النظر عما إذا كانت متغيرات الدراسة متكاملة من نفس الدرجة أو من درجات مختلفة أي يمكن تطبيقها عندما تكون رتبة التكامل غير معروفة أو ليست موحدة لكل المتغيرات.

نتائج تطبيقها تكون جيدة في حالة ما إذا كان حجم العينة صغير.

استخدام هذه الطريقة يساعد على تقدير مكونات الأجلين الطويل و القصير معا في الوقت نفسه في معادلة واحدة بدلا من معادلتين منفصلتين.

وفرضيات هذه المنهجية هي:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 : \text{عدم وجود مشترك تكامل} \\ H_1 : \text{وجود تكامل مشترك} \end{array} \right.$$

حيث ترفض الفرضية الصفرية إذا كانت القيمة المحسوبة F أكبر من الحد الأعلى، وتقبل إذا كانت أصغر من الحد الأدنى، و تقع في حالة عدم التحديد إذا كانت القيمة المحسوبة بين الحد الأعلى و الحد الأدنى.

وقبل تطبيق منهجية ARDL للتكامل المشترك يجب تحيد درجة إبطاء النموذج.

<sup>35</sup> أمين حواس، فاطمة الزهراء زرواط، واردات السلع الرأس مالية و النمو الاقتصادي في الصين: منهجية ARDL، مجلة الإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، المدرسة الوطنية للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، الجزائر، العدد 25، 2016، ص 214-215.

## المطلب الثاني : اختبارات الاستقرار

تعد اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية من المواضيع المهمة في التحليلات الاقتصادية الحديثة، ولمعرفة أن السلسلة مستقرة أو غير مستقرة. وهناك العديد من الاختبارات، سنكتفي بالاختبارين الآتيين منهم :

### 1 - اختبار ديكي فولر :

هدف اختبارات ديكي- فولر (Dickey - Fuller , 1979) على البحث في الاستقرار أو عدمها لسلسلة زمنية ما، وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام، لعرض هذا الاختبار نبدأ بنموذج السير العشوائي التالي الذي يسمى بنموذج الانحدار الذاتي من الرتبة الأولى AR(1) والذي يكتب على الشكل:  $Y_t = Y_{t-1} +$  يلاحظ أن معامل الانحدار يساوي الواحد 1، وهذا يؤدي إلى وجود مشكلة الجذر الوحدوي الذي يعني عدم استقرار بيانات السلسلة، حيث يوجد هناك اتجاه في البيانات. لذا إذا قمنا بتقدير الصيغة التالية :

$$Y_t = \phi_1 Y_{t-1}$$

، واتضح أن  $\phi = 1$  فإن المتغير لا يكون له جذر وحدوي، ويعاني من مشكلة عدم الاستقرار.

و بطرح  $Y_{t-1}$  من طرفي المعادلة  $Y_t = \phi_1 Y_{t-1}$

تتحصل على الصيغة التالية :

$$\nabla Y_t = (\phi - 1)Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t , \quad \phi - 1 = \lambda$$

حيث:  $\nabla Y_t = Y_t - Y_{t-1}$ ، والآن أصبحت الفرضيات من الشكل :

$$H_0 : \lambda = 0$$

$$H_1 : \lambda \neq 0$$

أي أنه إذا كان  $\lambda = 0$ ، فإن ج  $\nabla Y_t = \varepsilon_t$ ، وعندئذ يقال أن سلسلة الفروق من الدرجة الأولى مستقرة، ولذا فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى ونرمز لها ب  $I(1)$ . أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروق من الدرجة الثانية، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي (2)، إلى غاية الرتبة  $d$  وإذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال أنها متكاملة من الرتبة صفر أي  $I(0)$ .<sup>36</sup>

<sup>36</sup> سعيد هتهات، مرجع سابق، ص 144.

2- اختبار فيليبس و بيرون :

يعتبر هذا الاختبار غير معلمي حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، حيث اعتمد Philips and Perron (1988) نفس التوزيعات المحدودة لاختباري DF و ADF. ويجري هذا الاختبار في أربعة مراحل :

1. تقدير بواسطة OLS النماذج الثلاثة القاعدية لاختبار Fuller -Dickey ، مع حساب الإحصائيات المرافقة.

2 تقدير التباين قصير المدى :  $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_t^2$  حيث  $\hat{\varepsilon}_t$  مثل البواقي.

3. تقدير المعامل المصحح  $s_1^2$  ، المسمى التباين طويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة

و من أجل تقدير هذا التباين يجب و من الضروري إيجاد عدد التباطؤات West 1-Newey ، المقدر بدلالة عدد المشاهدات الكلية T

4. حساب إحصائية فيليبس و بيرون :

مع  $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_1^2}$  ، والذي يساوي 1 - في الحالة التقاربية عندما تكون  $\hat{\varepsilon}_t$  تشويشا أبيض. هذه الإحصائية تقارن مع القيمة الحرجة لجدول ماك كينون.

## المبحث الثاني:الدراسة القياسية

يعتبر التضخم من المتغيرات الاقتصادية لأي بلد والتي تثبتتها معظم الدراسات السابقة، كان لابد من استخدام طريقة التكامل المشترك لتقدير العلاقة بين السياسة النقدية في بعض أدواتها والتضخم ، ومعرفة اتجاه السببية عن طريق اختبار جرا نجر.

يتم عرض هذا الفصل في مبحثين، المبحث الأول يتعلق بتقديم وتحديد متغيرات الدراسة وأهم التطورات المتعلقة بذلك، ويستعرض أيضا الأدوات والأساليب الإحصائية والنماذج القياسية المستخدمة في النموذج، أما المبحث الثاني فيتعلق بعرض ومناقشة أهم النتائج المتوصل إليها وتفسيرها ، و النتائج يتم الحصول عليها باستعمال برنامج EVIEWS9 .

## المطلب الأول : متغيرات وأدوات الدراسة

سنتطرق في هذا المطلب إلى:

### 1- تعريف متغيرات الدراسة والأدوات المستعملة فيها :

وهي تلك المشاهدات المأخوذة خلال سنة و من الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2017 وهذا ما يحدد لنا حجم العينة المستعملة وهو 27 مشاهدة وتخص هذه العينة المجتمع المتمثل في الدولة الجزائرية ككل وتشتمل هذه الدراسة على المتغيرات الآتية :

**المتغير التابع:** معدل التضخم ويعبر هذا المتغير عن معدلات التضخم و يكون رمزه TINF وبعد إدخال اللوغاريتم نرمز له بالرمز LTINF

**المتغير المستقل الأول:** وهي سعر الصرف TCHRE ونرمز لها بالرمز إدخال اللوغاريتم نرمز له بالرمز LTCHRE

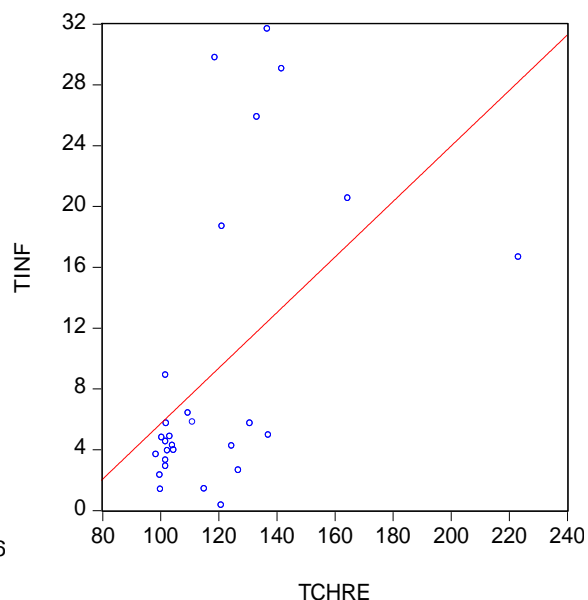
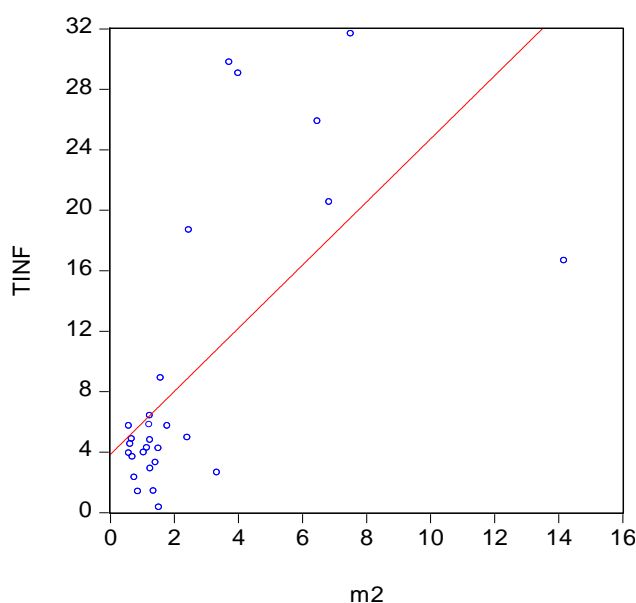
**المتغير المستقل الثاني :** وهي المعروض النقدي M2 ونرمز لها بالرمز إدخال اللوغاريتم نرمز له بالرمز LM2

2- تحديد العلاقة بين المتغيرات:

بعد إدخال بيانات الملحق رقم 1 في برنامج 9 eviews كانت نتائج كالتالي:

سحابة الانتشار للمعروض النقدي

سحابة الانتشار لسعر الصرف



المصدر: من مخرجات 9 eviews

من الرسم البياني توضح سحابة الانتشار بأن العلاقة غير خطية بين المتغيرات.

3- صياغة النموذج:

نقوم بإدخال اللوغاريتم لعدم تجانس وحدات القياس وكذلك بناء على الجدول الذي من خلاله أخذنا الحالة التي يكون فيها اللوغاريتم على كل المتغيرات وذلك من خلال معياري (AIC) و (SC) بعد تقديرنا للنماذج الأربعة كانت النتائج كما في الجدول أعلاه.

الجدول رقم 1 : نتائج المفاضلة بين المعادلات

لو غارتمية	نصف لو غار يتمية (المتغير التابع)	نصف لو غار يتمية (المستقل)	خطية	
2.55	2.63	6.55	6.87	akaïke
2.69	2.77	6.69	7.01	schawrz
0.38	0.33	0.59	0.44	R <sup>2</sup>

من مخرجات برنامج 9 eviews

نأخذ القيم الصغرى للمعيارين ومن خلال الجدول أخذنا أعلاه المعادلة اللوغارتمية وشكلها الرياضي

هو :

$$\text{Log}(Tinf) = B_0 + B_1 \log(M) + B_2 \text{Log}(Tchre)$$

### المطلب الثاني: تحليل النتائج ومناقشتها

سيتم دراسة أثر سعر الصرف والمعروض النقدي في الجزائر، وذلك من خلال استخدام بيانات السلاسل الزمنية الممتدة من 1990 إلى 2017.

#### 1- اختبارات الاستقرار

في معظم الأحيان تكون السلاسل الزمنية التي تدور حولها الدراسة غير مستقرة ، وهذا عائد إلى تأثير الزمن عليها من تطورات ومتغيرات، هذا ما يولد عدم الاستقرار لكل من المتوسط والتباين، مما يحتم تسليط السلاسل الزمنية لاختبار الاستقرار ومعرفة درجة التكامل لهما، وتدور دراستنا حول السلاسل الزمنية لكل من سعر الصرف والمعروض النقدي والتضخم خلال الفترة (1990-2017)، حيث سنقوم باختبار الاستقرار لفحص خواص هذه السلاسل ومعرفة رتبة تكامل كل متغير لوحده ومعرفة أيضا مدى السكون، ولإجراء كل هذا سوف نعتمد خلال دراستنا على اختبار أساسي هو : اختبار ديكي فولر الموسع

سنقوم بالكشف عن جذر الوحدة في السلسلة والغرض من اختبارات جذر الوحدة للكشف عن التقدير

المزيف

## الفصل الثالث: دراسة قياسية لمدى تأثير سعر الصرف والمعروض النقدي على التضخم

بعد إجراء اختبار ديكي- فولر ADF الإختبار سكون السلاسل الزمنية الداخلة في نموذج الدراسة عند المستوى (Level) وللفرق الأول (First difference)، تم عرض نتائج التحليل في الجدول الموضح ، وحسب نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) فإن السلاسل الزمنية غير ساكنة عند المستوى لكلا المتغيرات حسب القيمة الحرجة Mackinnoon عند مستوى معنوية 5% (حسب ADF).

الجدول رقم 2: اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

القرار	الفرق الأول 1st difference			المستوى Level			
	None	Trend & intercept	Intercept	None	Trend & intercept	Intercept	
	1.95	3.59	2.98	1.95	3.58	2.97	القيم الحرجة عند 5%
ساكن عند (1) I	7.75	7.67	7.63	1.30	2.40	2.35	ITINF
ساكن بدون عند LEVEL و ساكن عند المستوى الاول ب Intercept و intercept & trend	5.70	6.20	5.82	3.35	1.93	2.87	IM2
ساكن عند level ب intercept et intercept et trend , المستوى الاول بدون	8.75	5.02	8.52	1.25	5.33	4.67	ITCHRE

من مخرجات برنامج 9 eviews



## 2- التكامل المشترك

لدينا نتائج اختبار السكون كالتالي

- التضخم ساكن عند الفرق الأول
- المعروض النقدي ساكن عند مستوى level بدون قاطع واتجاه وساكن عند الفرق الأول بقاطع وقاطع واتجاه

سعر الصرف ساكن عند level بقاطع وقاطع واتجاه وساكن عند الفرق الأول بدون قاطع وبدون قاطع واتجاه على ضوء اختبار جذر الوحدة السابق، اتضح أن كل المتغيرات على حدى غير ساكنة (مستقرة) في المستوى ولكنها مستقرة في الفرق الأول، أو الفرق الثاني وترتكز نظرية التكامل المشترك على تحليل السلاسل الزمنية غير المستقرة (الساكنة)، حيث يشير كل من أنجل وغرانجر إلى إمكانية توليد مزيج خطي يتصف بالسكون (الاستقرارية) من السلاسل الزمنية غير الساكنة، وإذا أمكن توليد هذا المزيج الخطي المستقر، فإن هذه السلاسل الزمنية غير المستقرة في هذه الحالة تعتبر متكاملة من نفس الرتبة وبالتالي فإنه يمكن استخدام مستوى المتغيرات في الانحدار، ولا يكون الانحدار في هذه الحالة زائفاً.

وتوصف بالعلاقة التوازنية في المدى البعيد<sup>37</sup>، و لكي يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك بين مجموعة من المتغيرات يجب أن تكون متكاملة من نفس الدرجة.

و نحن بصدد تقدير نماذج مختلفة (انحدار بسيط و انحدار متعدد)، فنستعمل منهجية أنجل وغرانجر ، ومنهجية جوهانسن ومنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة ARDL (اختبار الحدود)، وهذا حسب نوع الانحدار ( بسيط أو متعدد)، وحسب درجة تكامل المتغيرات الموجودة نستخدم منهجية ARDL خطوات تطبيق هذه المنهجية.

1- اختبار السكون

2- اختبار التكامل المشترك اختبار الحدود

3- معامل متجه تصحيح الخطأ

لدينا نتائج اختبار السكون كما في الأعلى و بعد التقدير باستعمال منهجية ARDL كانت النتائج حسب برنامج EVIEWS كالتالي:

<sup>37</sup> أحمد سلامي، محمد شبيخي، مرجع سابق، ص 124.

الجدول رقم 3: تقدير النموذج باستعمال ARDL

Dependent Variable: LTINF  
 Method: ARDL  
 Date: 09/18/19 Time: 14:18  
 Sample (adjusted): 1992 2017  
 Included observations: 26 after adjustments  
 Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)  
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)  
 Dynamic regressors (4 lags, automatic): LM2 LTCHRE  
 Fixed regressors: C  
 Number of models evaluated: 100  
 Selected Model: ARDL(1, 2, 0)  
 Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LTINF(-1)	0.594222	0.162897	3.647838	0.0016
LM2	1.048558	0.507889	2.064542	0.0522
LM2(-1)	-1.896951	0.588771	-3.221884	0.0043
LM2(-2)	1.186621	0.411342	2.884753	0.0092
LTCHRE	-1.050773	1.987813	-0.528608	0.6029
C	5.396354	9.273894	0.581887	0.5671
R-squared	0.673988	Mean dependent var	1.627582	
Adjusted R-squared	0.592485	S.D. dependent var	1.021536	
S.E. of regression	0.652117	Akaike info criterion	2.181989	
Sum squared resid	8.505131	Schwarz criterion	2.472319	
Log likelihood	-22.36585	Hannan-Quinn criter.	2.265593	
F-statistic	8.269491	Durbin-Watson stat	2.116302	
Prob(F-statistic)	0.000227			

\*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: مخرجات EViews

لدينا نتائج اختبار الحدود حسب نتائج مخرجات برنامج eviews

الجدول رقم 4 : اختبار الحدود

ARDL Bounds Test  
Date: 09/16/19 Time: 15:18  
Sample: 1992 2017  
Included observations: 26

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	2.151185	2

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.63	3.35
5%	3.1	3.87
2.5%	3.55	4.38
1%	4.13	5

Test Equation:  
Dependent Variable: D(LTINF)  
Method: Least Squares  
Date: 09/16/19 Time: 15:18  
Sample: 1992 2017  
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LM2)	1.000084	0.487385	2.051938	0.0535
D(LM2(-1))	-1.180269	0.411506	-2.868171	0.0095
C	4.558395	8.896865	0.512360	0.6140
LM2(-1)	0.313523	0.413889	0.757504	0.4576
LTCHRE(-1)	-0.868112	1.900413	-0.456802	0.6527
LTINF(-1)	-0.412469	0.164826	-2.502449	0.0211
R-squared	0.549610	Mean dependent var		-0.057533
Adjusted R-squared	0.437012	S.D. dependent var		0.870633
S.E. of regression	0.653258	Akaike info criterion		2.185484
Sum squared resid	8.534911	Schwarz criterion		2.475814
Log likelihood	-22.41129	Hannan-Quinn criter.		2.269088
F-statistic	4.881187	Durbin-Watson stat		2.056697
Prob(F-statistic)	0.004428			

المصدر: مخرجات

EViews ت

3- نتائج اختبار الحدود:

حسب نتائج اختبار الحدود لدينا قيمة  $F=2.15$  اقل من القيمة الدنيا لاختبار الحدود وبالتالي لا توجد علاقة تكامل بين المتغيرات.

4- معامل تصحيح الخطأ

لدينا النتائج حسب مخرجات برنامج eviews

الجدول رقم 5 : معامل تصحيح الخطأ

ARDL Cointegrating And Long Run Form  
Dependent Variable: LTINF  
Selected Model: ARDL(1, 2, 0)  
Date: 09/17/19 Time: 10:43  
Sample: 1990 2017  
Included observations: 26

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LM2)	1.048558	0.507889	2.064542	0.0522
D(LM2(-1))	-1.186621	0.411342	-2.884753	0.0092
D(LTCHRE)	-1.050773	1.987813	-0.528608	0.6029
CointEq(-1)	-0.405778	0.162897	-2.491004	0.0216
Cointeq = LTINF - (0.8335*LM2 -2.5895*LTCHRE + 13.2988 )				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2	0.833529	0.927935	0.898262	0.3797
LTCHRE	-2.589531	4.952565	-0.522867	0.6068
C	13.298801	23.066715	0.576536	0.5707

المصدر :

EViews مخرجات

خلاصة:

تظهر نتائج نموذج تصحيح الخطأ للتضخم في الجزائر أن بعض المعاملات تتمتع بالمعنوية عند مستوى معنوية 5% ( الفرق الأول لسلسلة المعروض النقدي والفرق الأول لتباطؤ المعروض النقدي ) كما أنها ترتبط إيجابا بالتضخم حيث إن الزيادة في المعروض النقدي من شأنها أن تنعكس إيجابا على معدل التضخم إما متغيرة سعر الصرف فالمعامل ذو إشارة سالبة.

أما حد تصحيح الخطأ فهو سالب ومعنوي عند مختلف المستويات وهو يعتبر مؤشر على قوة العلاقة طويلة الأجل ومصداقيتها وبالتالي يمكن الجزم إن العلاقة السببية موجودة في اتجاه واحد على الأقل أما فيما يخص المعامل -0.40 فهو يعطينا فكرة عن معدل التقارب إلى التوازن بسرعة تعديل في المدى الطويل ونسبته مقبولة إلى حد ما حيث انه من المتوقع إن تصل مدة التعديل إلى أربع سنوات .

